أضواء على تداوليات الخطاب عند الأستاذ «عبد الرحمن الحاج صالح» في ضوء النظرية الخليلية الحديثة، نقد وتوجيه.

أد.نعمان عبد الحميد بوقرة
أستاذ اللسانيات في جامعة أم القرى
-المملكة العربية السعودية-

الملخص

تعددت الدراسات المراجعة للفكر اللساني العربي الحديث المتوسل بالنظرية الغربية لتحليل التراث اللغوي النحوي، وتخندق أغلبها في خندق الدفاع عن مشروعية القراءة الحديثة للتراث من زاوية نظربنيوية أوتوليدية أو وظيفية أو تداولية، وهي وإن لم تتنكر لأصالة التصور اللغوي القديم إلاّ أنها كانت دائما مشدودة إلى المنجز اللساني الغربي الذي تحوّل إلى أصل يقاس عليه، ويحكم به على طرافة الفكر القديم وعلميته، إلاّ أن النظرية الخليلية الحديثة التي ابتعثها "**عبد الرحمن الحاج صالح**" من عمق التراث العربي منذ أزيد من نصف قرن من البحث تثبت غير ذلك، فالتراث النحوي عند الخليل وتلميذه **سيبويه**، ثم عند ابن جني والرضي والجرجاني وابن هشام يقدم تصورات نوعية في ميدان تبصر نظام اللغة ووظيفتها التبليغية في ضوء التمييز الجذري والأصيل بين **الوضع والاستعمال**، مما تحاول هذه الدراسة المراجعة **لفكر الحاج صالح** (رحمه الله) بسطه وتأكيده ،مركّزة بصفة خاصة على جوانب نظرية **تحليل الخطاب** في الفكر اللغوي العربي كما أسس لها الأوائل.

الكلمات المفتاحية: تحليل الخطاب- تداوليات الخطاب-الوضع – الاستعمال- النظرية الخليلية الحديثة.

توطئة

حقق علم تحليل الخطاب قفزات نوعية في هذا العصر نظريا وإجرائيا، وأضحى بديلا منهجيا موثوقا بكفايته التحليلية للنصوص والخطابات المختلفة عن طريقة القراءة النقدية القديمة المتوسلة بالوصف التجزيئي لمكونات النص الأدبي، والمغرقة في الأحكام الانطباعية إلا فيما ندر من حالات التحليل السابقة للحظتها الثقافية، ومما اكتسبه هذا العلم حديثا انفتاحه على نظريات عديدة :لسانية و نقدية و تداولية و حجاجية، وتخصصات غير لغوية مثل: الذكاء الاصطناعي و علم النفس العرفاني و علم الاجتماع بفروعه المتعددة، حتى أصبح من العسير الإلمام بنظرياته المتعددة ذات المنحى البيني(**Interdisciplinaire**)، فهناك **تحليل خطاب وتحليل خطاب و تحليل خطاب**! ونظرا لأهمية العلم معرفيا و إجرائيا خصصت له الكتابة اللسانية العربية المعاصرة قدرا من العناية و البحث، وأصبح بوصفه علما مركزا لدراسات أكاديمية عديدة تتوسل طرائقه لفهم النصوص، وإدراك مقاصدها، واستثمار أدواته في تعليم اللغات المختلفة، فليس أنجع من الانطلاق من تدريس النصوص لاكتساب الكفايات و المهارات اللغوية و الفكرية، ولأننا لم نعثر على دراسة كافية تحيط بجوانب التصور العلمي الذي قدمه الأستاذ «**عبد الرحمن الحاج صالح**» حول مفهوم «**تحليل الخطاب**» ونشأته وتطوره وأهدافه و جوانب مراسه، إذ إن ما توصلنا به من دراسات واصفة لأركان النظرية الخليلية الحديثة التي بثها صاحبها في مؤلفاته العديدة من لدن تلامذته و بعض الباحثين المتأثرين برؤيته في الجزائر[1]

---

1 -من تلك البحوث: الشريف بوشحدان، «**الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح وجهوده في ترقية استعمال اللغة العربية**» ،مجلة كلية الآداب ، جامعة محمد خيضر، بسكرة، جوان 2010،عدد7. وبشير إبرير، « **أصالة الخطاب في اللسانيات الخليلية الحديثة**»، مجلة العلوم الإنسانية ، جامعة محمد خيضر، بسكرة ، فيفري 2005، وشفيقة علوي، «**العامل بين النظرية الخليلية و الربط العاملي**» ،مجلة حوليات التراث،جامعة مستغانم، سنة 2007 ،عدد7. ومحمد صاري، «**المفاهيم الأساسية للنظرية الخليلية الحديثة**» مجلة اللسانيات ،،جامعة الجزائر،عدد10،

لم تتطرق بشكل مفصل لهذا الجانب،لذا رأينا أنه من الضرورة بمكان تخصيص حيز من الدرس لهذا الجهد الذي يمثله بصورة رئيسة كتاب«**الخطاب و التخاطب في نظرية الوضع و الاستعمال العربية**» .

لقد تصدى الأستاذ **عبد الرحمن الحاج صالح**[1] في كتابه آنف الذكر إلى بحث إشكاليات الخطاب والتخاطب في التفكير اللساني التراثي، بوصفهما الموضوع و الآلة اللتين ينهض عليهما مشروع نظرية تحليل الخطاب، وأهم الأسس المعرفية والمنهجية والأهداف الإجرائية التي سعت مدرسة **الخليل** وتلميذه **سيبويه** إلى صياغتها، وتوطئة للبحث في المفاهيم القاعدية لمسألتي الخطاب والتخاطب والعلاقة الرابطة بينهما في دائرة الكلام الإنساني، وما يقتضيه تشييد النظرية من إلمام بمفاتيحها في الفكر اللساني الحديث، ينبغي التذكير بمنطلق الدرس اللغوي عند العرب حيث صاحب الاعتناءَ بتلاوة القرآن الكريم قراءةً سليمة بعيدة عن اللحن، ابتكارُ العلامات الإعرابية، أو ما يعرف بالشكل ليكون علامة على الرفع والنصب والجر، ولا يخفى على الدارس المنقب أن العرب كانت تتكلم على سجيتها و سليقيتها باللغة العربية الفصيحة من خلال استعمالات متعددة أحيانا في اللفظ الواحد وداخل المجموعة اللغوية نفسها، مما يجعل من فرضية وجود لهجات متباينة ولغة أدبية مشتركة نظرا متوهما لم تقم عليه حجة علمية دامغة يمكن الاعتداد

سنة 2005.و محمد صاري، «**الانشغالات التربوية للمدرسة الخليلية الحديثة**»، الملتقى الثاني حول الذخيرة العربية، 27 - 28 جوان2004، جامعة أبوبكربلقايد، تلمسان،الجزائر، ومحمد صاري، «**الأبعاد التربوية للذخيرة العربية**» ،الملتقى الوطني الثالث حول الذخيرة العربية، واقع وآفاق، 26 - 28 فيفري2005، جامعة عمارثلجي، الأغواط، الجزائر.

1 -**عبد الرحمن الحاج صالح** باحث و أكاديمي جزائري، ولد في وهران، ودرس في مصر و فرنسا، وعمل أستاذا زائرا في الرباط ،ثم عين مديرا لمركز البحوث العلمية لترقية اللغة العربية، ثم رئيسا للمجمع الجزائري للغة العربية ،سنة2000، وهو عضو في مجامع علمية عربية عديدة، عرف بمشروع الذخيرة العربية، الذي اعتمدته المنظمة العربية للتربية و الثقافة ،له مؤلفات عديدة، وله الفضل في تجذير اللسانيات في الجامعات الجزائرية، كما حصل على جائزة الملك فيصل العالمية لخدمة اللغة العربية، توفي سنة2016م.

بها، ودليل ذلك أننا لم نجد لغويا عاش بين ظهراني العرب في زمانهم الأول عبّر عن وجود «**ازدواجية**»(**Diglossie**) بين لهجات محلية ولسان أدبي فصيح[1]، كما هي صورة الوضع اللغوي العربي المعاصر ،حيث تتداخل الدوارج بلهجاتها المختلفة صوتيا و صرفيا وتركيبيا ومعجميا مع مستوى **إجلالي فصيح**، تحكمه القواعد الضابطة لكلام العرب الفصحاء، وإنما هو لسان واحد تعددت أوجه استعمال بعض ألفاظه وأصواته في سياقات تواصلية محدودة[2]، في حين كان عامة المتكلمين يستعملون اللغة نفسها بمستويين أحدهما يميل إلى التخفيف والوقف على أواخر الكلم، وهو مناسب لمقام **الأنس و الاسترسال** في المحادثة، و ثانيهما صالح لمستوى **الانقباض والإجلال** ، ينظم به الشعر و تنشأ به الخطب و سائر أضرب القول البليغ[3]، ويوقف فيه على الحركات غالبا، يقول **الحاج صالح** بعبارة صريحة: «كلام العرب يخضع لأصول في أغلب عناصره ومستوياته، إلا أن هناك تنوعا في تأدية العنصر الواحد هنا وهناك في شبه الجزيرة ،حتى في داخل الإقليم

1- خولة طالب الإبراهيمي، **الجزائريون و المسألة اللغوية ،عناصر من أجل مقاربة اجتماعية لغوية للمجتمع الجزائري** ، ترجمة محمد يحياتن، ط2،دار الحكمة، الجزائر، سنة2013 ،ص-18 21-44-45.وتفصيلا لمصطلح الازدواجية يرجع إلى: Marie-Louise Moerau,/ Sociolinguistique, Concepts de base, Mardag, 1997, P125-130

2- يذكّر **الحاج صالح**(رحمه الله) بأن مفهوم اللغة عند القدماء بخاصة عند **سيبويه** يقف عند حدود طريقة في الكلام ،ولا يحمل المصطلح دلالة مفهوم اللهجة كما نفهمه منها اليوم، ومن المعلوم أن عددا غير يسير من البحاثين العرب ،مثل إبراهيم أنيس كانوا يقولون بوجود تداخل بين لغة أدبية مشتركة ولهجات عربية، وهو ما عدوه مماثلا للازدواجية اللغوية (**Diglossie**)، وترجمها بعضهم بالثنائية، ولم أعثر على التمييز الذي قدمه **الحاج صالح** عند غيره بهذا التصور. وانظر بخصوص الازدواجية :جاشوا بلاو « **نشأة الازدواجية اللغوية في العربية، دراسة في أصولا اللهجات العربية الحديثة**»، ضمن : «**دراسات في تأريخ اللغة العربية**» ،ترجمة حمزة المزيني، دار الفيصل الثقافية، الرياض،سنة2000،ص194 - 195.

3- كان العربي يخاطب أبناء قبيلته بلغة نوعية أو لهجة قبلية خاصة متخففة ، وإذا خاطب آخرين من غير قبيلته استعمل هذا اللسان المشترك ،انظر في هذا المعنى:
Maisonneuve,Paris,1952.v1 .pp78-90، - Regis Blacher: Histoire de la literature arabe.- Librairie Adrien

الواحد أو القبيلة الواحدة، وإن لم يبلغ هذا التنوع إلى أن يكون لهجيا، كما كان يزعم ذلك بعض الباحثين في عصرنا»[1] ،فقد تكلمت العرب بالعربية بناء على أصل، وعدول عن ذلك الأصل طلبا للخفة والسهولة ،وتبعا لكثرة دوران الصوت وجريان اللفظ ، فتجدهم يميلون إلى الحذف أو الاستغناء، كما وضح **سيبويه** ذلك في الكتاب[2]، مما يشير إلى تمييز المتكلم القديم بين اللغة بوصفها قواعد نظامية عامة والكلام بوصفه استعمالا حيا ،وتفعيلا لتلك القواعد في حدث التخاطب ومنجز الخطاب[3]، وهذا التميز بين الوضع والاستعمال من شأنه أن يبين الفرق بين اللغة والكلام والخطاب من جهة، ويجعل من الطرفين كيانين متقابلين يتمتع كل واحد منها بالاستقلالية في البناء والسمات وكيفية الدراسة، وسيفتح المجال إلى طرح سؤال منهجي مهم حول طبيعة القواعد الضابطة لما هو من اللغة، ولما هو من الخطاب أو الكلام حيث تتم التسوية بينهما في سياقات عدة.

أولا: المفاهيم الأساسية في لسانيات الخطاب من خلال نظرية الوضع والاستعمال

في سبيل توضيح نظرية القدماء في الخطاب والتخاطب سعى **الحاج صالح** إلى تبيان جملة من المفاهيم القاعدية المكونة لهما ضمن الفعالية اللسانية، ولعل أبرز هذه المفاهيم:

1 -السلامة اللغوية من حيث اللفظ والمعنى

يتضمن معنى سلامة الكلام صحة المنطق وأداء الأصوات أداءً يماثل أداء العرب الفصحاء ،وصياغة اللفظ بحسب المسموع عن العرب في كلامها، فصحّة الانتماء إلى لغة السليقيين حاصلة بالكيفية المنقولة سماعا،و

---

1 - **الحاج صالح** ، **الخطاب و التخاطب في نظرية الوضع و الاستعمال العربية**، سلسلة علوم اللسان عند العرب(3)،منشورات المجمع الجزائري للغة العربية، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية،رغاية ، الجزائر ،سنة 2013،ص 8 .

2- **الحاج صالح** ،**الخطاب و التخاطب** ،ص8

3 - السيرافي ،**شرح الكتاب**، ط القاهرة ،1/8،1986 و2/78

هو المقياس العلمي الضابط لهذه السلامة اللغوية النحوية ،والتي هي عين الفصاحة [1] ،كما أن صياغة الألفاظ الدالة على المعاني إنما تخضع لمعيار العقل، فما قبله العقل قبله الاستعمال اللغوي، وما دفعه رده الاستعمال أيضا، ثم إن الاستعمال اللغوي للألفاظ ضمن التراكيب الجملية والخطابات محكوم بالأغراض التخاطبية والمقامات والأحوال والسياقات التي توجه اختيار المتكلم للممكن في اللغة حتى يحقق غايته التبليغية، وسائر الوظائف الأخرى المنوطة باللغة في الكلامين العادي و الأدبي، وهذه الشروط المتلازمة ستجعل من السلامة اللغوية أو الفصاحة سمة مركبة من ثلاثة سمات فرعية،هي: 1 -سمة الصحة النحوية، 2 - القبول الدلالي المنطقي، 3 - مطابقة أغراض الكلام، واجتماع هذه السمات متضافرة في لسان المتكلم هي الضامن لنجاح أي عملية تخاطب مع شخص آخر .

إن الفضل الكبير الذي امتاز به النحاة الأوائل يظهر في تناولهم للكلام لا بوصفه تلفظا مجردا، مكونا من أصوات و صيغ و تراكيب ومعاني إفرادية، بل بوصفه خطابا مشفوعا بكل ما يحيط به عند حدوثه من أحوال سابقة ولاحقة، وهذا ما يعرف بالقرائن الحالية المصاحبة ،وكل الظروف المسجلة في الذاكرة، مما يمكن أن يعدّ أسبابا لتحصيله[2].

2 -بلاغة الكلام

يشيد **الحاج صالح** بجهود القدماء في ربط الاستعمال اللغوي بشرط السلامة المحققة لخصيصة الفصاحة التي امتازت بها فئة من العرب، وخاصية البلاغة المميزة للكلام بوصفها سمات مغايرة لحدود النحو، وبالرغم من علاقة الفصاحة بوصفها سلامة لغوية في مستوى الصياغة اللفظية والمعنوية بالبلاغة إلا أنّ لكل منهما حدودا فاصلة؛ فما يرجع إلى السلامة اللغوية محكوم بنظام اللغة وقواعدها الصارمة، وأما ما يرجع

1-**الحاج صالح، الخطاب و التخاطب**، ص9.

2- المرجع نفسه ،ص10.

إلى بلاغة الكلام فمحكوم باختيارات المتكلمين وخصوصيات الخطاب من حيث ظروف إنشائه وأحوال منشئيه، فبلاغة الكلام مغايرة من حيث الماهية لحدود النحو، وبحكم ارتباطها عند الأوائل بالخطاب القرآني ؛بحثا عن أسرار إعجازه يكمن ردها إلى علم كلي هو علم اللسان العربي[1]،والقارئ لكتاب **سيبويه** يدرك ذلك التلازم القائم بين طرق التعبير المختلفة وأغراض الكلام، مما يعد «بلاغة»، عنده وعند أعلام البلاغة لاحقا، ومما تجدر الإشارة إليه أن رؤى بلاغية قاعدية أسست لاحقا لبلاغة مستقلة في عصر استقلال العلوم العربية ،وجنوحها إلى التخصصية كانت ثمار أفكار النحاة –بالمفهوم الموسع لمعنى النحووالنحوي- من مثل ما نجده عند **سيبويه** والرماني والفراء ثم الجرجاني والزمخشري، فقد ركز هؤلاء جميعا وغيرهم من تلامذتهم على ربط السلامة النحوية بعنصر الفائدة ،وهو من أهم عناصر البلاغة -إن لم يكن أهم موضوعاتها-ومما تجدر الإشارة إليه في هذا السياق عرض **الحاج صالح** لحدود البلاغة و تميزها عن النحو من حيث كونها غير معنية بشكل رئيس بمسألة الصياغة اللغوية المعيارية، أو ما يمكن وسمه بـ: الجريان على الأصل»، مركزا في تحديد مفهومها على بلاغة الكلام المنثور (التداولي) بينما يغيب شطرها الثاني المتمثل في بلاغة المنظوم، ودليل ذلك غياب التركيز على ربط اختيار المتكلم الخطابي بالحالات والأغراض ،علما بأن القول الشعري من حيث كونه اختيارات لفظية وصُوَرية غير محكوم بمقامات تخاطبية محددة، كما هو الأمر في التواصل العادي أو الخطاب الإقناعي، يقول **الحاج صالح**: «وما البلاغة في الحقيقة إلا التبليغ النافذ الناجح»[2]، بدليل قوله تعالى: ﴿وَقُلْ لَهُمْ فِي أَنْفُسِهِمْ قَوْلًا بَلِيغًا﴾(النساء،63)، والحقيقة إن بلاغة

1 -هذا العلم الكلي موجود عند كل أمة كما يقول الفارابي ،ثم تفرع إلى علوم فرعية ،تطورت تطورا هائلا حتى غدت منفصلة عن بعضها ، بل يحاول أحدها استيعاب الآخر و احتواءه ، لينتقل من وضع العلم الجزي إلى أن يصبح أيضا علما كليا كما تفعل اللسانيات و البلاغة في زماننا ، وكما فعل النحو العربي بوصفه علما للعربية قديما.

2 - **الحاج صالح ،الخطاب والتخاطب**،ص12..

التخييل محكومة بالانفعالات والمشاعر والعواطف، وهي وحدها ما يفرض سلطته على اختيارات الشاعر، وإن خالفت المتعارف لغويا، أو الذي يمثله الأصل الجاري في الكلام، بل حتى في الخطاب الأدبي المنثور، ولعلنا ندرك التمييز بين حدود النحو والبلاغة موضوعا وغرضا ووسيلة في المقابلة بين الوضع والاستعمال عند النحاة ،حيث أسس لهذه المقابلة الزجاجي في القرن 4 هـ[1]، ثم ما فتئت تتوسع تدريجيا حتى غدا الوضع مرادفا للنحو بفروعه، و الاستعمال مرادفا للبلاغة و فنونها.

3 -بين الكلام و الخطاب

يعني مصطلح «كلام» عند النحاة القدماء مجموع ما يتكلم به العرب وطريقتهم في ذلك بما يضمن سمة الخصوصية في اللسان، وهذا ما يوافق مصطلح «Langage» الذي يعني الكلام الخاص بشخص أو جماعة، فمعنى اللسان عندهم أوسع مما تدل عليه لفظة «لغة» و التي لم يرد لها ذكر في القرآن الكريم، بينما استعملت لفظة اللسان مرات عديدة [2](، وما ظهرت لفظة لغة في مؤلفات النحويين إلاّ للدلالة على طريقة في الأداء أو نوعية لهجية خاصة بمتكلمين ينتمون إلى أكثر من قبيلة ،تشترك في المكان أو في أماكن مختلفة من شبه الجزيرة العربية ،أما **سيبويه** فقد ساوى تقريبا بين مصطلحي الكلام و اللغة، حيث قال « ...كُلموا(العرب) بكلامهم، وجاء القرآن على لغتهم»[3]، وهذا يعني أن مصطلحي (لغة/ لسان) أصبحا مترادفين بنهاية القرن 2 هـ تقريبا. كما وردت لفظة الكلام بمعنى الخطاب من حيث الدلالة على الكلام الحاصل بالفعل بين المتخاطبين، وهو المعبر عنه بالفرنسية بـ: (Discours)[4]. كما عرف ابن جني الكلام بقوله: « كل لفظ مستقل بنفسه

1 - المرجع نفسه ،ص10 .

2- المرجع نفسه، ص 13 ، معلوم أنه لا توجد في الإنجليزية لفظة مستقلة تؤدي تماما معنى اللفظة الفرنسية Langage -

3- **سيبويه ،الكتاب** ،طبعة بولاق ،1/166-167، 1316-1317.

4 - A.J.Greimas et J.Courtes, Sémiotique, Dictionnaire raisonne de la théorie du langage, classiques Hachette,Paris.2/69.

مفيد لمعناه»[1] ،وهو ما يسميه النحاة بالجمل[2] ،وبالمحصلة فإن الكلام بوصفه جملا قائم على تمام الفائدة التي يحسن السكوت عليها أو بمعنى أدق «الاستغناء» في الكلام[3]، والجملة نواةً كانت أم نواة وزوائد هي وحدة خطابية لا يتجاوز حدودها النحو في الوصف والتفسير، وبالنظر إلى الكلام بوصفه وحدة خطابية مكونة من جملة أو جمل تستقل في تبليغ الغرض هو الكلام المستغني عند **سيبويه** والجملة المفيدة عند غيره[4]. و أما لفظة «خطاب» فقد وردت في ثلاثة مواضع من القرآن الكلام هي: ﴿ **الرَّحْمَٰنِ لَا يَمْلِكُونَ مِنْهُ خِطَابًا**﴾ (النبأ، 37) و﴿**وَآتَيْنَاهُ الْحِكْمَةَ وَفَصْلَ الْخِطَابِ**﴾ (ص، 20) وقوله ﴿**عَزَّنِي فِي الْخِطَابِ**﴾ (ص، 23)، وتدور اللفظة على المعاني الآتية: الكلام – المخاصمة – الحجة - الصحيح والفاسد والصواب والخطأ، وهي معاني قدمتها تفاسير عديدة منها تفسير «جامع البيان[5] والكشاف[6]. كما ورد الفعل «خَاطَبَ» في المضارع بدلالة الحال في قوله تعالى ﴿**ولا تخاطبني في الذين كفروا**﴾ ،والمعنى لا تكلمني ولا تراجعني، فيكون الخطاب والمخاطبة كلام المخاطب للمخاطب محاججا أو محاورا أو طالبا أو سائلا في مقام تخاطبي معين، وهذا يعني عموم الكلام وخصوص الخطاب، أي أن الخطاب لا يكون إلا في المخاطبة، وهذا اللفظ نفسه مصدر خاطب، فلا يتصور خطاب إلا في حال خطابية مع مخاطَب معين [7]

1- ابن جني ، **الخصائص**، تحقيق محمد علي النجار، القاهرة،1/17،1389.

2- **سيبويه** ، **الكتاب**،1/162..

3- **الحاج صالح** ، **الخطاب و التخاطب** ،ص14.

4 -**الحاج صالح** ، **الخطاب و التخاطب** ،ص14 ،وانظر تفاصيل العلاقة بين هذه المصطلحات في: نعمان بوقرة، **الخطاب الأدبي ورهانات التأويل** ،**قراءات نصية تداولية حجاجية** ، ط1،عالم الكتب الحديث، الأردن ،2012،ص23-17.

5- الطبري، أبو جعفر، **جامع البيان(التفسير)**، تحقيق محمود محمد شاكر، القاهرة ،1374،15 /28.

6- الزمخشري، **الكشاف عن حقائق التنزيل**، القاهرة ،1946م ،4/691-83..

7- **الحاج صالح** ، **الخطاب و التخاطب** ، ص16.

لقد كانت المنطلق في تحديد مفهوم الخطاب من تأصيل اللفظة في التراث النحوي بالرجوع إلى مجموع استعمالاته عند النحاة بخاصة **سيبويه** و أستاذه الخليل، وما ورد من تفسير للّفظ في القرآن الكريم عند الأوائل، وكذا توظيف اللفظة عند الأصوليين والمتكلمين على سبيل خاصة جعلت من الخطاب أخص من الكلام من مثل ما نجده عند القاضي عبد الجبار والباقلاني والأصوليين حيث يفهم منه الغرض من الكلام زيادة على البناء والصياغة، كما عالج النحاة وجوه الخطاب وأغراضه في الكلام في أبواب عديدة لعل أهمها الاتساع والاختصار والخبر والإنشاء وأضربهما، وهي المنطقة التي يتقاطع فيها الكلام بوصفه بنية والكلام بوصفه خطابا[1]، وفي السياق ذاته يستدعى تصور الشاطبي لحدود التمييز بين الكلام بوصفه بنية والكلام بوصفه خطابا من زاوية نظرية **سيبويه** بوصفه ممثلا للنحاة: يقول الشاطبي:« إنّ **سيبويه** وإنْ تكلم في النحو ،فقد نبّه في كلامه عن مقاصد العرب وأنحاء تصرفاتهم في ألفاظها ومعانيها، ولم يقتصر فيه على بيان أن الفاعل مرفوع والمفعول منصوب، وغير ذلك، بل هو يبين في كل باب ما يليق به، حتى احتوى على علم المعاني والبيان ووجوه تصرفات الألفاظ والمعاني»[2].

4 -المواضعة والنزعة النحوية

مما حرص **الحاج صالح** على تحديده في سياق تشييد المفهوم النحوي للخطاب تمييزه بين مفهوم الوضع اللغوي والنحوي عند **سيبويه**، ومفهوم الوضع بمعنى المواضعة عند من جاء بعدهما من اللغويين والفلاسفة ،حيث أضحى الوضع مرادفا للاتفاق الاجتماعي على سَنن معين، كالاتفاق على نظام من العلامات والرموز الدالة على معان معينة[3]، وهذا مفهوم مخالف لمفهوم **سيبويه** الذي حدده بكونه:« تخصيص الشيء للشيء، وتخصيص اللفظ

1- المرجع نفسه ، ص17.

2- الشاطبي، **الموافقات** ، مطبعة صبيح ، القاهرة ، د. ت.4/71

3- **الحاج صالح** ، **الخطاب و التخاطب** ، ص23.

للمعنى، وجعل الكلام على صورة معينة وتركيب معين»[1]، وقد لا يغيب عن الباحثين انتشار مصطلحات مثل وضع اللغة وأصل الوضع والمواضعة والتواضع بعد طبقة **سيبويه** عند الفلاسفة والمتكلمين والأصوليين ممن خاض في المسألة اللغوية، ونماذج هذا التوظيف كثيرة يتعذر علينا الإلمام بها[2] غير أنها تؤكد مفهوم الاتفاق الضمني المؤسس للغة بين أفراد الجماعة الناطقة بها في بيئة وزمان معينين، ذلك أن أخص خصائص الوضع البعد الجماعي والغاية النفعية للغة[3]، أما الوضع بمعنى الأصل في الكلام فقد ورد ضمن تحديدات ابن السراج في كتاب الاشتقاق[4]، كما حدده الرضي بقوله: «المقصود بوضع اللفظ جعله أولا لمعنى من المعاني مع قصد أن يصير متواطئا عليه بين القوم[5]، كما يذكّر الباحث بأنواع العلامات انطلاقا من تصور الجاحظ لها في سبيل تبيان صور التواضع الضمني اللغوي وغير اللغوي كالبيان باللفظ والإشارة و الإشارة و النصبة[6]، وإنما عرض تصور الجاحظ تأكيد لإدراك القدماء لمسألة الوضع اللغوي أو ما يعرف بالكود في نظرية التواصل الحديثة، واختلافه من نظام لغوي لآخر[7].ولعل أبرز فكرة في سياق تفسير المواضعة عند القدماء تأكيد ارتباط المواضعة بالضوابط النحوية التي يقتضيها التركيب اللغوي في أي لغة من اللغات، أما عن طبيعة هذا الارتباط فقائمة على الاختيار لا الاضطرار؛ حيث يختار المتكلم بصفة

1- **سيبويه، الكتاب** 2/299-1/78.71

2 -راجع مثلا : عبد السلام المسدي، **التفكير اللساني في الحضارة العربية**، ط1، دار العربية للكتاب، تونس، سنة 1986،ص.117-103، ص.208 ، هذا وقت وردت اللفظة مرات في الخصائص والمغني و المعتمد والإحكام و المستصفى وغيرها من المؤلفات الأصولية.

3- **الحاج صالح ، الخطاب و التخاطب**،ص25.

4- ابن السراج، **رسالة في الاشتقاق**،تحقيق محمد الدرويش ومحمد الحضري، دمشق، 1973،ص32.

5- الرضي ،**شرح الكافية**، اسطنبول، 1275 1 /3.

6- الجاحظ ، **البيان و التبيين**، تحقيق عبد السلام هارون، 1984 ،1/76 وما بعدها

7- **الحاج صالح، الخطاب و التخاطب**، ص28.

إبداعية[1] ما يريد من تراكيب ليعبر بها عن مراده ،متوخيا معاني النحو، ذلك أن البلاغة إبداع في الكلام من وضع المتكلم، وليست من أوضاع اللغة، ولعل هذا المعنى هو الذي فات ابن مالك في النص الذي نقله صاحب المزهر[2]،حين قرر فيه اضطرار المتكلم إلى استعمال مركبات بعينها؛ لأنها نتاج تواضع جماعي، فلا يكون لنا أن نتكلم بكلام لم نسبق إليه!! واتساقا مع الرأي القائل باختيار المركبات أن العرب إنما وضعت أنواع المركبات، أما جزيئات الأنواع فلا، فوضعت باب الفعل لإسناد كل فعل إلى من صدر منه أما الفاعل المخصوص فلا (...) وأحالت المعنى على اختيار المتكلم ،أما أبو حيان فقد نقل عنه السيوطي قولا يعبر ظاهره عن الاضطرار، لكنه ملغم بمعنى الاختيار، وقرينة ذلك من غير أن يسمع، يقول: « العجب ممن يجيز تركيبا ما في لغة من اللغات من غير أن يسمع من ذلك التركيب نظائر، فهل التراكيب العربية إلا كالمفردات اللغوية؟ فكما لا يجوز إحداث لفظ مفرد كذلك لا يجوز في التراكيب لأن جميع ذلك أمور وضعية والأمور الوضعية تحتاج إلى سماع من أهل اللسان، والفرق بين علم النحو وبين علم اللغة أن علم النحو موضوعه أمور كلية وموضوع اللغة أشياء جزئية، وقد اشتركا معا في الوضع»[3].

إن تأصيل المصطلح مشيد على تتبع حضوره عند القدماء، ويبدو من خلال الاستقراء أن لفظة المواضعة بمعنى الاصطلاح والتعارف على تسمية الشيء لم تكن واردة حتى دخلت زمن ابن سرّاج ،ثم انتقلت إلى الكتابات الأصولية والفلسفية بخاصة عند الفارابي وابن سينا[4]والقاضي عبد الجبار،

1 - يقول **تشومسكي**: « لا يمكن أن يوجد نشاط إبداعي حقيقي ،من غير وجود قواعد ،حتى حين يتحدى العمل الإبداعي القواعد المرعية ويعدلها ». انظر كتابه: «**أي نوع من المخلوقات نحن؟**» ترجمة حمزة بن قبلان المزيني،ط1، داركنوز المعرفة ،لبنان ،2017،ص111.

2 - السيوطي، **المزهر في علوم اللغة** ،تحقيق محمد البجاوي ومحمد الفضل إبراهيم، القاهرة ،1/43.

3- السيوطي،**المزهر**،1/42-43.

4- انظر استخدامات المصطلح عند الفارابي في كتاب الحروف، ص 165 وابن سينا،الشفاء،**المنطق**،**المدخل** ،تحقيق جورج قنواتي ومحمد الخضري وفؤاد الأهواني، القاهرة،

ويطرح هذا الأخير تصورات مفصّلة حول المواضعة وأشكالها ومستوياتها، مما يمكن أن يشكل تصورا علميا شبه مكتمل إذا ما وازناه بتصورات المعرفة اللسانية المعاصرة بخاصة في فلسفة اللغة، وتبيانا لهذه التصورات أورد **الحاج صالح** نصوصا عديدة للقاضي عبد الجبار، تفيد تمييزه بين اللغة وضعا واللغة استعمالا في الكلام والخطاب، والتنصيص صراحة على العلاقة بين القصد والفائدة والقدرة وكيفية الأداء وصحة الآلة، فالكلام من جملة الأفعال المحكمة التي لا يصح إلا من العالم بكيفيتها، فلا يصح وقوعه من كل قادر، وإنما يتأتى ذلك من القادر إذا كان عالما بكيفيتها[1]، ولا يخفى على الباحث الفاحص ما لهذا التصور من قيمة في ميزان التفكير اللساني الحديث، بالنظر إلى جدته وأصالته وانسجامه -بالرغم من اختلاف السياق الثقافي المصاحب- مع رؤى معاصرة مثل: القدرة والأداء من جهة والتمكن اللغوي(**Competence Linguistique**) في مقابل التمكن التخاطبي (**Competence Pragmatique/Communicative**)من جهة ثانية[2] في النظريتين التوليدية و التخاطبية ،من خلال تمييزه بين القدرة على الكلام والقدرة على العلم بالمواضعة وكيفيتها، بينما تقابل القدرة على الكلام لـ (Compétence) القدرة على العلم بكيفيتها لـ (**Performance**).

5 - ثنائية اللفظ و المعنى

شغلت علاقة اللفظ بالمعنى حيزا مهما من جدل «النحاة المتكلمين» بعد

سنة 1952 (ص 03) والقاضي عبد الجبار في المغني (1/16 – 360 – 307 ...)، وانظر توسعا المسدي، **التفكير اللساني في الحضارة العربية** ،ص208 وما بعدها.

1- القاضي عبد الجبار، **إعجاز القرآن**، تحقيق أمين الخولي ، القاهرة ،1960 ، ص191، وانظر خلاصة تعليق **الحاج صالح** في الخطاب و التخاطب ،ص33، ولمزيد من التوسع في هذه المقابلات ينظر: رشيدة العلوي كمال ، **النحو التوليدي ،بعض الأسس النظرية و المنهجية**، ط1، منشورات ضفاف، بيروت، ومنشورات الاختلاف، الجزائر، ودار الأمان، الرباط ،ص109-41.

2- محمد محمد يونس علي، **المعنى وظلال المعنى، أنظمة الدلالة في العربية** ،ط2،دار المدار الإسلامي ، بيروت ،2007،ص148، وانظر : أحمد مومن ،**اللسانيات ، النشأة والتطور** ، ديوان المطبوعات الجزائرية ،ط4،الجزائر،2008،ص211-210

سيبويه[1]، وقد نبع الاختلاف من آراء لاهوتية خالصة، ولعلنا نجد طرفا من ذلك النقاش حول طبيعة العلاقة بين اللفظ والمعنى في مستوى الوضع اللغوي والاستعمال الكلامي[2] في نص الجرجاني الذي يقول فيه: «... فلو أن واضع اللغة كان قد قال: ربض مكان ضرب ،لما كان في ذلك ما يؤدي إلى فساد»، و يقول أيضا: « وإذا نظرنا إلى المتكلم وجدناه لا يستطيع أن يضع باللفظ شيئا، ولا أن يحدث فيه وصفا، كيف وهو إن فعل ذلك أفسد على نفسه، وأبطل أن يكون متكلما ؛لأنه لا يكون متكلما حتى يستعمل أوضاع اللغة على ما وضعت هي عليه»[3]، مما يعني ارتكاز المواضعة اللغوية بعد ثباتها في النظام اللغوي على الضرورة أو الاضطرار، ولعل هذا ما عناه بعض اللسانيين من وجود ارتباط لزومي بين الدال والمدلول **(Lien nécessaire)** [4]، لكن ما ينبغي تأكيده في هذا التصور عدم نفي الاضطرار للاختيار ضمن دائرة المواضعة اللغوية، مما يجعل سمة النسبية خاصية مهمة لها إن لم تكن أساسية. وربما فهمت هذه النسبية الوضعية –أيضا-من قول القاضي عبد الجبار: « أما ما يتعلق بالمواضعة فقد كان يصح فيه أن تقع المواضعة فيه على غير الطريقة التي وضعت عليها، لكن المواضعة إذا استقرت فيه على طريقة صار بمنزلة ما لا يصدح إلا كذلك في من سلك ذلك الطريق، وهذا في الكلام والكتابة وسائر الصناعات»[5] .

إن البحث في مسألة اللفظ والمعنى في هذا المسلك اللاهوتي لا يفيد عمليا في وصف اللغة وتفسير ظاهرة الكلام في التخاطب اليومي، ولعله مظهر ارتدادي للفكر الديني على مسار تطور المعرفة اللسانية التراثية، مما ينبغي

1-الجرجاني، **دلائل الإعجاز**، تحقيق محمد رشيد رضا، القاهرة ،1359، ص40 .

2- عرف القرافي الاستعمال بكونه إطلاق اللفظ و إرادة مسماه بالحكم وهو الحقيقة أوغير مسماه لعلاقة بينهما وهو المجاز، انظر: القرافي، **شرح تنقيح الفصول**، ص24.

3- الجرجاني، دلائل الإعجاز ،ص308.

4 -Emile Benveniste, Problèmes de linguistique générale, tome1/50

5- القاضي عبد الجبار، **إعجاز القرآن**، ص191.

التنبه إليه أثناء تجريد النظرية اللسانية، وربما استشعار غرابة هذا النهج في الفحص العلمي لظاهرة اللغة، بإقحام ما ليس منها هو ما دفع بالنحاة الأوائل من طبقة الخليل وتلميذه **سيبويه** إلى التحفظ، وعدم الانخراط في هذا النقاش الكلامي، يقول **سيبويه**: «.. إن كان عربيا (اللفظ الموضوع) نعرفه ولا نعرف الذي اشتق منه، فإنما ذاك لأنا جهلنا ما علم غيرنا، أو يكون الآخر لم يصل إليه علم وصل الأول المسمّى»[1]، فالمسمى الأول غائب مجهول، وهذه قرينة كافية لالتزام التحفظ وعدم الخوض في الغيبي من وجهة نظر علمية موضوعية[2]. ويميل **الحاج صالح** إلى تقرير إصابة الوضع بتغيرات يدفع نوع منها الوضع إلى تغيير مفروض على المتكلم، ليكون فيه مضطرا إلى تغيير المعنى الوضعي بسبب تداخل الوضعي مع العوامل الخارجية، وتحكم القرائن الحالية في فهم المقصود، وتغير ثان غير مفروض يكون المتكلم مختارا فيه بناء على ما يرتضيه من أغراض كلامية، ويكون ذلك بالاتساع في مجاري القول من استعارة ومجاز وتشبيه.

6 -اللغة وضعا والكلام حدثا

بات من المعلوم لدى أهل الاختصاص عدّ اللغة نظاما وضعيا متعارفا عليه بين أفراد جماعة لغوية، تمثل قواعد كلية مجردة في أذهانهم، بينما يمثل الكلام الحدث الفعلي والمادي المنتج بفعل التكلم لنظام اللغة في سياقات التواصل المختلفة ، فاللغة وضع والكلام استعمال لها[3]، وهو محكوم بأعراف التخاطب وأوضاع المخاطِب والمخاطَب اللذين يتصرفان في إنشاء الكلام بناء على اختلاف المعاني لاختلاف الأحوال والظروف، لذا نجد اللسانيين المعاصرين يقرون بوجود جدلية عميقة بين اللغة والكلام ،بالرغم

1- **سيبويه، الكتاب** ،1/268.وفي الكتاب نصوص أخرى يرد بعضها على بعض في مسألة الاعتباطية، والضرورية يمكن مراجعتها في 37-36-35 وانظر أيضا **التفكير اللساني الحضارة العربية**،ص166

2 - **الحاج صالح، الخطاب والتخاطب**، ص38

3 - مصطفى غلفان ، **اللسانيات البنيوية ،منهجيات واتجاهات** ، ط1، الكتاب الجديد المتحدة ، بيروت ،2013،ص163-162.

من محاولة التمييز المنهجي بينهما، ويفضل بعضهم مثل أ.س تشيكوبايف ور.أ.بوداغوف رفض المقابلة بينهما[1]، وعلى صعيد أهمية المخاطَب في حدث الكلام أورد **الحاج صالح** أقوالا عديدة من كتاب **سيبويه** تعبر عن مركزيته في بناء الكلام وفهمه، بل إن المتكلم ينشأ كلامه متجها به إلى المخاطَب بحسب ما يطلب أو يفهم أو يتصور هذا الأخير، وحصول التفاهم عند **سيبويه** لا يعتمد الدلالة اللفظية للكلام وحدها، بل بالرجوع إلى ما هو خارج عن اللفظ المنطوق؛ وهي الأدلة المقترنة بعملية التلفظ ذاتها ،وهو ما يسميه **سيبويه** بـ «علم المخاطب»[2]، يقول **الحاج صالح** معلقا على جملة من نصوص الكتاب: « هذا الاهتمام الكبير الأساسي بالدلائل غير اللفظية لا وجود لهما في خارج التخاطب، أي لا تقع إلا في الاستعمال الفعلي للغة-هو جانب عظيم من النحو، كما كان يفهمه **سيبويه** والنحاة الأولون، وهو جانب من البحث في ظواهر التخاطب، وفي دراسة لغوية تتناول الكلام كفعل»[3]، ومن العجيب أنهم أدمجوا الدراستين ،بحيث صارت كل عبارة من كلام العرب يتناولها النحاة من حيث هي بنية لها مدلول من جهة، ومن حيث هي وحدة خطابية لها لفظ منطوق ومعنى مقصود من جهة أخرى، كما يبدو عند النحاة الأوائل التمييز الواضح بين نظام النحو الذي يصف و يفسر العلاقات اللغوية، وبين الكلام الذي يعبر عن تلك العلاقات، فله ضوابط تداولية قائمة على مراعاة أحوال استعمال المخاطبين للوضع اللغوي ،كما يشير **الحاج صالح** إلى نسق استخدام المصطلحات الدائرة في مجال التخاطب عند **سيبويه** ،مثل توظيفه للمصطلح : حديث -محدّث –محدث به-محدث عنه-خب-مخبر به-مخبر عنه-خاطب-مخاطب –سامع[4] .

---

1 - زينايدا بوبوفا ويوسف ستيرنين، **اللسانيات العامة**، ترجمة تحسين رزاق عزيز، ط1، ابن النديم للنشر، الجزائر ودار الروافد الثقافية» ،بيروت، سنة 2017، ص188.

2 - **الحاج صالح، الخطاب والتخاطب**، ص44-43 شواهد ذلك كثير في الكتاب انظر مثلا: (1/26– 51-136– 16– 233– 165– 423– 455-302 – 405 – 38– 142...).

3- **الحاج صالح، الخطاب والتخاطب**، ص45

4- المرجع نفسه،ص46، لم يقل **سيبويه** مكلَّم للمخاطب ،بل قال محدَث مرارا ، ولم يقل محدِث

7 -دورة التخاطب

يقرر **سيبويه** أن المشافهة لا تكون إلا من اثنين[1]،ويصرح القاضي بأن المخاطبة مفاعلة، ولا تستعمل إلا بين متخاطبين ،يصح كل واحد منهما أن يخاطب ابتداء، و أن يجيب صاحبه عن خطابه [2]، وهو ما عناه ابن القيم[3] –أيضا- أما المشاركون في دورة التخاطب فهم: المتكلم الذي لا يكون إلا واحدا ،وكلام واحد لا يكون من متكلمين بصوت واحد و آلة واحدة، وأما المخاطب فمتعدد[4]. و حديث **سيبويه** عن عطف المخاطب على المتكلم في قوله:» وآية ذلك النداء الذي هو أول الكلام ابتداء إلا أن تدعه استغناء يدل على أن الشروع في الكلام لا يمكن أن يحصل إلا بعطف المتكلم على من يريد مخاطبته ، ليجعله متصلا به، منصتا وسامعا بصوت دال على طلب الاستماع أو التنبيه»[5]، يذكرنا بالوظيفة التنبيهية عند رومان جاكبسون[6]. وسواء حضر المخاطب حقيقة أمام المتكلم أو غاب بجسده ،فإنه حاضر ذهنيا في تفكير المتكلم، وسواء كان المخاطَب ذاتا مفارقة لذات المتكلم، أوكان المكَّلم هي ذات المتكلم نفسها(الحوار الداخلي)فإن وجوده ضروري لإقامة التخاطب ، فلا كلام بدون متكلم، ولا متكلم بدون مخاطَب، ولا تخاطب بدون متكلم ومخاطَب و خطاب .

8 - سياق الحال وعلم المخاطب عند سيبويه وتلامذته

السياق هو الحالة التي عليها كل من المتكلم و المخاطب وما يشاهد بحاسة

للمتكلم إلا مرة واحدة ، والمخبر إلا ثلاث مرات ، ولم يجئ عنده المحدث به إلا مرة واحدة ،وجاء السامع عوض المخاطَب كثيرا .

1- **سيبويه** ، **الكتاب** ،2/196.

2- القاضي عبد الجبار، **المغني**، 7/28

3- ابن القيم ، **بدائع الفوائد** ،2/178 .

4- **الحاج صالح، الخطاب و التخاطب**، ص51.

5- **سيبويه، الكتاب**،1/316

6-Oswald Ducrot-Jean .M.Schaeffer, Nouveau dictionnaire encyclopedique des sciences du langage ed Seuil.1995, p49-784.

العين من أحوالهما في حال الحديث ،ومكانه عند التلفظ به، وأما ما يشاهد كلاهما فهو الحال المشاهدة ،ودلالة الحال المشاهدة، وهو ما بات يعرف بـ(Situation) و(Contexte) [1] بالمعنى العام وسياق الحال بالمعنى الخاص (Contexte Situationnel) [2]،وأما السياق اللغوي القائم على القرائن اللفظية المصاحبة للقول المعين فهو ما يعرف عند المبرد بـ: «تقدم الذكر» أو «ما جرى من الذكر» «،فهو كل كلام متقدم يساعد المخاطب على فهم ما جاء بعده [3] بخاصة إذا كان الكلام محاورة أو تحاورا متصلا(Contexte verbal)، وهو ما يعرف أيضا بـ: (Contexte).

لقد أضحى جليا بالنسبة إلى النحاة ثم من تابعهم من أصوليين ومفسرين الفرق بين سياق الكلام (المقال) و سياق الحال، فأما الأول فمعتمد على قرائن خارجية دلالتها غيرلفظية ، وأما الثاني فقرائنه وضعية [4]،وقد عرفها صاحب المعتمد بكونها قرائن شاهدة على الحال، وغير ذلك مما ليس من فعل المتكلم [5]، وأما علم المخاطب الذي نص عليه **سيبويه** وابن جني مرات عديدة ؛فهو علم بعضه بديهي وبعضه مكتسب بالمراس و السماع و القياس على التجارب المختلفة التي يمربها الإنسان، وهذا ما يعبرعنه في علم النص الحديث بالمعرفة الخلفية والمعرفة الموسوعية، مما يكون الملكة التخاطبية (Competence communicative) .

---

1 - بخصوص هذه المصطلحات يمكن مراجعة:,A.J.Greimas et J.Courtes, Semiotique Dictionnaire raisonne de la theorie du langage, classiques Hachette, Paris.1/66.

2 -لمزيد من التفصيل في نظرية السياق، ومدرسة لندن يراجع: مهدي مشكاة الديني، **النظرية اللغوية بين النشأة و التطور**، ترجمة حمدي إبراهيم حسن، منشورات دار جامعة الملك سعود، الرياض، سنة 2015، ص158-144.

3- **الحاج صالح، الخطاب و التخاطب**، ص56

4- الرضي، **شرح الكافية**، ص129

5- القاضي عبد الجبار، **المعتمد**، 1/30، وانظر تفصيلا: **الحاج صالح**، الخطاب والتخاطب، ص56 - 57.

إن مصطلح «علم المخاطب» واسع فضفاض، ينضوي تحته العلم بمواضع الكلام و العلم بممكنات التركيب و الصورة التي يمكن أن يختار منها المخاطب ما يساعده على الفهم والإدراك، ولعله مفهوم قريب من مفهوم الملكة اللسانية من حيث هي معرفة ضمنية بقواعد اللغة، وأوجه استخدامها صوتيا وصرفيا وتركيبيا، كما يعلق **الحاج صالح** على قيمة فكرة «علم الخطاب» التي قدمها **سيبويه** وبعض تلامذته كابن جني بكونها فكرة رائدة لم تظهر عند البنيويين الغربيين إلا في لحظة متأخرة من التفكير اللساني في الخطاب[1] ،أما عن المقام فيشير إلى الجاحظ الذي يقرر ما ينبغي على المتكلم اختياره من نظام اللغة في استعمالات الكلام المختلفة؛ حتى يحقق الفائدة المرجوة والبيان المقصود، «فالمتكلم مطالب بأن يعرف أقدار المعاني ويوازن بينها، وبين أقدار السامعين وبين أقدار الحالات في جعل لكل طبقة من ذلك كلاما ،ولكل حالة من ذلك مقاما» [2]، وكذلك لا يجوز حذف ما لم يقم عليه دليل مقامي أو مقالي، فإن ذلك يؤدي إلى الالتباس والغموض، يقول ابن السراج: « الذي لا يحسن إضماره ما ليس عليه دليل من لفظ ولا حال مشاهدة، لو قلت زيدًا وأنت تريد كلمْ زيدا ،فأضمرتَ، ولم تقدم ما يدل على كلّم، ولم يكن إنسانٌ مستعدا للكلام لم يجز...وإنّما يجوز إذا علمتَ أنّ الرجل مستغن عن لفظك بما تضمر»[3].

إن شحن الخطاب اللساني الواصف والمفسر لظاهرة الحذف في كلام العرب الفصحاء بتقريرات **سيبويه** الوصفية المبنية على السماع العلمي تؤكد موقع «علم المخاطب» بالنسبة إلى طرفي التخاطب في مستوى إنشاء الخطاب ومحاولة فهمه وإدراك مقاصده وتداوله، وهذا من شأنه أن يثبت علميا وجود نظرية تخاطبية عند جيل النحاة الأوائل أو لنقل عند نحاة

1- **الحاج صالح، الخطاب والتخاطب**، ص57.

2- الجاحظ ، **البيان والتبيين** ، 1/138-139.

3- **الحاج صالح، الخطاب والتخاطب**، ص57.

المدرسة الخليلية وفي صدارتهم «**سيبويه**»[1]، كما نستخلص من هذا أيضا أن حضور القرائن ليس وحده السبب في حصول الحذف والإضمار؛ فإن لكثرة الاستعمال التي وصّفها **سيبويه** أثرا بارزا في الأمر، فكلما كثر الشيء بعينه في موقع من مواقع الكلام صار عند أبناء اللغة محتملا وقوعه بإطّراد، ولمعرفتهم بذلك يحذفون ويضمرون بخاصة إذا صار المحذوف عرفا لغويا جاريا[2]، وأما الزيادة بذكر اللفظ مع وجود القرائن في الخطاب فمن باب التوكيد مع احتمال زيادة في المعنى، إذ المراد من اللفظ الدلالة على المعنى، فإذا ظهر المعنى بقرينة حالية أو غيرها لم يحتج إلى اللفظ المطابق، فإن أتى باللفظ المطابق جاز، وكان كالتأكيد، وإن لم يؤتَ به فللاستغناء عنه»[3]

9 - تضافر القرائن لإدراك المراد

إن التخاطب في العربية -كما في غيرها من اللغات-وهذا ما فهمه وعبّر عنه اللغويون والنحاة الأوائل لا يجري في التواصل، ويحقق أهدافه البيانية إلا بتضافر القرائن اللفظية والحالية، وتقارنها[4]، ومزيدا من بيان هذا التفاعل بين القرائن المختلفة يقرر **الحاج صالح** أنّ الخطاب المبلَّغ هو كل هذه الأدلة التي تتدخل في وقت واحد أو في أوقات متقاربة لتكوّن الخطاب، وليس هو اللفظ المسموع منه وحده [5]، وتداخل هذه القرائن، واندماجها دلاليا هو الذي يمكن المخاطَب من فهم قول أحدهم : القرطاسَ، وهو يقصد :أصاب القرطاس الآن بحسب تمثيل ابن جني[6]،و هذا هو الذي سيوضح جوانب

1 - إدريس مقبول، **الأسس الإبستمولوجية و التداولية للنظر النحوي عند سيبويه**، ط1، عالم الكتب الحديث وجدارا للكتاب العالمي، إربد، 2007،ص304، وهذه الدراسة مهمة لأنها تقدم تحليلا للنظرية السياقية التخاطبية عند **سيبويه** في ضوء معطيات لغوية وأخرى فكرية متأثرة بالمناخ الجدلي العام الذي اصطبغت به المرحلة من نقاش بين المعتزلة و الأشاعرة.

2- المرجع نفسه ، ص67.

3- السيوطي ،**الأشباه و النظائر**، طبعة حيدر أباد، سنة 1359 2/216.

4- ابن السرج، **الأصول في النحو**، تحقيق الفتلي، بيروت ،2/247،1985.

5- المرجع السابق، ص59.

6- ابن جني، **الخصائص** ، 1/284.

القبول والسلامة في جمل مثل: ما أنتَ وما زيدٌ و كيف أنتَ وزيدٌ و أنتَ وشأنك ،ويوضح جوانب الخطاب في قولك، صنعت وما زيدٌ-مثلا- بحسب تمثيل **سيبويه**[1]، ومما يبدو بالبحث الحصيف في أقوال المتقدمين أن اختفاء الفصاحة الكلامية العفوية من التخاطب في زمن النحاة والبلاغيين المتأخرين في عصر الجمود هو الذي أغرى هؤلاء بإبعاد القرائن ،فاعتقدوا واهمين بوجود أصل صحيح في التركيب يقاس عليه، وهو ما عرفوه بكونه اللفظ المركب المفيد بالوضع ،والحقيقة أن الكلام بوصفه خطابا ناتجا بفعل التخاطب لا يخلو من القرائن المقالية والحالية مطلقا، وهو المعول عليها في الفهم والإفهام، والاقتصار على الكلام المعزول عن مّا يلابسه بالضرورة هو سبب اقتصارهم على الجانب النحوي الإعرابي بخاصة، والجانب التعليمي المحض للعربية، وخاصة جانب القواعد بشكلها التعليمي التعليلي، ثم عوضوا ما ضيعوه من قرائن بكثرة التحديدات المعقدة والجدل العقيم حولها[2]، إلا أن تحليل الكلام العربي يبين أهمية هذه القرائن لتحقيق مبدأ لساني مهم وهو الاقتصاد في المجهود الكلامي، وتصور سقوطها يعني بذل كلفة باهظة في التعبير بذكر ألفاظ عديدة وتراكيب كثيرة، حتى يعبر المتكلم عمّا يجول في ذهنه أو ما يختلج في أحاسيسه، ولكنه الحذف والإضمار على سبيل التوسع، وما عرف من قبل عند المخاطب من علم بالزمان والمكان والهيئة؛ ففي الظروف المبهمة –مثلا- لا يمكن أن يعرف المكان الذي تدل عليه «هنا أوثَّم» إلا برؤية المتكلم من طرف المخاطَب؛ فيعلم ما يعني قوله: «اجلس هنا أو هناك»، وفي الكتاب أمثلة عديدة تبين أهمية القرائن مع حصول الحذف والإضمار من باب التوسع والاستغناء و التخفيف في الكلام[3].

10 -المعنى و الفائدة ،أية علاقة وأية فروق؟

من المفاهيم الجوهرية التي تقوم عليها نظرية الخطاب والتخاطب-أيضا-

1-**سيبويه، الكتاب** ،1/152-153-156.

2- **الحاج صالح، الخطاب و التخاطب**، ص63.

3- **سيبويه** الكتاب،1 /115-114-84-83.وانظر **الحاج صالح** ، **الخطاب و التخاطب** ، ص65-64.

التمييز بين المعنى والفائدة؛ فأصل الكلام موضوع للفائدة، وإنما الفائدة للتنكير وغير المعلوم، أما المعلوم فلا فائدة فيه على حد عبارة الجرجاني في المقتصد[1]، وهذا يعني أن الفائدة هي ما يستفيد منه المخاطب من الكلام الذي أنشأه المتكلم من علم لم يكن ليحصل عليه من قبل [2] ، فإذا قلنا مع ابن السراج : النار محرقة و الثلج بارد، فإننا تلفظنا بكلام له معنى، عار من الفائدة حيث لا يحصي منه المخاطب علما جديدا يضاف إلى علمه السالف[3]، ويمكن توضيح ذلك بما يلي:

الكلام (الخطاب) ← **المعنى** ← ما يدل عليه الكلام ويفهم من الألفاظ والعبارات
الكلام (الخطاب) ← **الفائدة** ← ما يحمله الكلام من علم جديد للمخاطب

تأكيدا لهذا التمييز يتنزل نص الجرجاني الذي يعلل فيه كون الإخبار عما يعرف لا يفيد، وعلى هذا النحو يجري في كل معرّفين [زيدٌ أخوكَ] لأن المخاطب لو كان يعلم أن زيدًا أخوك ، ثم أخبرته فقلت: زيدًا أخي ، كنت محيلا إذ الإخبار بما أحاط علمه به خارج عن الصواب ،ولهذا لم يجز أن يقول: الثلج بارد و السماء فوقنا، لأن ذلك معلوم[4]، لذا عدّ الرضى الكلام عديم الفائدة «لغوًا»[5]، وبهذا الوصف تصبح الفائدة علما وعدم الفائدة جهلا من طرف المخاطَب، ولعل هذا الكلام يجد له مكافئا في لسانيات ماثيسيوس[6]!! حتى عد رأيا جديرا بالدراسة وأمثلة هذا التحليل في كتاب **سيبويه** كثيرٌ جدًّا.

إن الفائدة أو المضمون الإعلامي للكلام غير المعنى الذي يحمله المضمون الدلالي، فجملة: كان رجل في قوم عاقلا لها معنى كلي مفهوم من تركيب المعاني

1- الجرجاني ، **المقتصد في شرح الإيضاح** ،1/171.
2- **الحاج صالح، الخطاب و التخاطب** ،ص70.
3- ابن السرج، **الأصول**،1/66.
4- الجرجاني ، **دلائل الإعجاز** ، ص306.
5- الرضي، **شرح الكافية** ،1/203.
6-ماري آن بافو وجورج إلياس رفاتي ، **النظريات اللسانية الكبرى من النحو المقارن إلى الذرائعية** ،ترجمة محمد الراضي،ط1، المنظمة العربية للترجمة ،بيروت ، 2012 ،227-226.

الجزئية للألفاظ، ولكنها عديمة الفائدة –كما يقول **سيبويه**، إذ لا يستنكر أن يكون في الدنيا عاقل، وأن يكون من قوم[1]، وبمعنى أخر فإن مضمون هذه الجملة متوقع من طرف المخاطب، ودلالتها القضوية داخلة في علمه، وأما الجملة الحاملة لفائدة فهي تخرق أفقه المعرفي، فتضيف إلى رصيده تجربة جديدة، فتقول –مثلا- ألقت الشرطة القبض على فلان، وتسميته باسمه المعروف، وانطلاقا من هذا التميز يمكن الحديث عن «معنى وظيفي هو الحامل للفائدة، ومعنى غير وظيفي هو العاري منها»، وأما عند متأخري النحاة الذين غيبوا القرائن في التحليل النحوي، فقد اختلطت عندهم الدلالة بالفائدة، والمعنى بالقصد[2]، ولم يعد التميز بينهما ممكنا، وأغلب النحو المدرس على هذا المنوال إلى أيامنا هذه[3].

11 -ثنائية الإبهام و التعيين في الخطاب

في سياق الحديث عن الإبهام بوصفه صفة لازمة للأوضاع وخاصية تنفرد بها اللغة عند النحاة يعرض **الحاج صالح** إلى مفهوم الإبهام وضده الاختصاص عند **سيبويه**[4]، مثل ألفاظ العدد وما الموصولة ولفظة مثل وكل و الضمائر و أسماء الإشارة و الأسماء الموصولة مما يقع على كل شيء حتى يقرن بغيره من الألفاظ الشارحة التي تخصصه وتوضح دلالته، وهو المجهر بالوضع، يقول **الحاج صالح**: « والاسم النكرة يصير معرفة بعلامة، ثم يعود إلى النكرة بحذفها؛ أما المبهم فمنه ما يمكنه ذلك فيطابق النكرة، ومنه ما لا يكون إلا معرفة في الخطاب، ولا يتم ذلك إلا بقرينة»[5] ،وبهذا يكون المبهم أعم من النكرة، ولا يخفى على دارس الخطاب ما لمعرفة الفرق بين المبهم والنكرة

1- **سيبويه، الكتاب** ،11/27.

2 - من البحوث المهمة التي تناولت الفرق بين المعنى و القصد في التراث بشكل مركز: محمد محمد يونس علي، **تحليل الخطاب وتجاوز المعنى، نحو بناء نظرية المسالك و الغايات** ،ط1،داركنوز المعرفة، الأردن،ص92 .

3- **الحاج صالح، الخطاب و التخاطب**، ص73.

4- **سيبويه الكتاب**،289-1/288 و2/50.

5- **الحاج صالح، الخطاب و التخاطب**، ص79.

والمعرفة والمختص من أهمية في تحديد المعنى، وضبط المقصود بالنسبة إلى المتكلم والمخاطب كليهما، ولمركزية المخاطَب في فك غموض وإبهام الألفاظ الدالة بالوضع على الإبهام يستطرد يعرض **الحاج صالح** لآراء النحاة ك**سيبويه** والرماني والزجاجي والرضي وابن يعيش والجرجاني حول العلم أو الاسم الخاص والاسم المعرف بأل التعريف واسم الجنس والضمير والمضاف إلى العلم وما فيه ألف ولام تأكيدًا لقيمة «علم المخاطب» في فهم الدلالات المقصودة، ففي الضمير- مثلا – يمكن الاستئناس برأي ابن يعيش الذي يبين فيه استغناء المضمرات عن الصفات لعدم وجود اللبس فيها بسبب اقترانها بالأحوال من حضور للمتكلم والمخاطب، وتقدم الذكر للغائب[1]، وقد وافق الرضي- أيضا- هذا الفهم في شرح الكافية[2] .وللضمير من حيث الاستعمال أهمية في الخطابات المختلفة، إذ يحقق حضوره مبدأ الاقتصاد في المجهود الكلامي، وما يستتبعه ذلك من اقتصاد تعبيري ، ناهيك عن وظيفته الإحالية، وعمله على ربط أجزاء الخطاب بما يحقق اتساقه وتماسكه النصي، وفي مستوى فهم الخطاب يقول ابن جني: « إن الأسماء المضمرة إنما رغب فيها ،وفزع إليها طلبا للخفة بها بعد زوال الشك بمكانها، وذلك أنك لو قلت: زيدٌ ضربت زيدًا فجئت بعائد مظهرا مثله لكان في ذلك إلباس واستثقال.. فإذا قلت زيدٌ ضربتُه علم بالمضمر أن الضرب إنما وقع بيد المذكور لا محالة ...» [3].

إن انقسام الأدلة في اللغة إلى أصلية هي الأسماء المختصة والأفعال المنصرفة ودلائل فرعية تقوم مقامها –من الدرجة الثانية-ممثلة في الأسماء المبهمة والأفعال الناسخة غرضه إبراز قيمة ما لدلائل التخاطب من وظيفة في فتح المعنى على التعدد، بحسب موقف المخاطب منه، يقول **الحاج صالح** تعليقا على نصوص نحوية للرضي وأبي حيان في سياق إبرازهما لعلاقة المبهم غير المعين بمذكور ومعهود الخطاب الذي يرجع إليه المخاطب: « فهذه

1- ابن يعيش، **شرح المفصل في صناعة الإعراب**، القاهرة ،ب .ت،3/84.

2-الرضي ،**شرح الكافية** ،ص03.

3- ابن جني ، **الخصائص**2/193.

الحكمة الجوهرية في اعتماد الإبهام بهذا المعنى فهي في الحقيقة صلاح هذه الأوضاع أن يستعملها أي مستعمل، ويريد منها أي مشار إليه وأي مخاطب ،أو أي وقت أو مكان، وباقتصاد عظيم في المجهود المطلوب[1] .

إن طائفة من لغويي العربية ، ومن بينهم ابن السراج ولسانيون غربيون لم يدركوا أن المتكلم في التخاطب يلجأ إلى كل ما هو خارج عن اللغة لاستثماره في الإفادة ، وإن لم يوجد في الأصل لهذا الغرض[2]، ومن جهة ثانية تتأكد طبيعة الألفاظ من جهة وضعها المتعدد دلاليا أصالة ، بالإضافة إلى السمة الإبهامية التي تقتضيها، ولا ترفع إلا بمقتضى الاستعمال، علما أن كلا من اللفظ و المعنى معرضين للتغير بفعل الاستعمال ، وقد يحدث التغير في الخطاب المنشأ بسبب المبالغة في الخفة ، و التساهل بالحذف و الإضمار والقلب و الإدغام مما يكون سببا وجيها لظهور الغموض في الخطاب أيضا ، لذا يلجأ المخاطب إلى الاستعانة بالقرائن المقالية و الحالية لدفع اللبس[3]،وقد يسعفه ذلك ، وقد يبذل جهدا للوقوف على القصد بدون أن يصل إليه، وعلى صعيد التمييز بين استقامة اللفظ و استقامة المعنى يمكن الاعتداد بدلالة الحال في الخطاب، وهي شرط جوهري لفهم المراد منه بشرط استقامته، وما الاستقامة إلا موافقة لسنن العرب في كلاهما، فالكلام السليم المستقيم هو ما سلم من الانحراف عن مجاري كلام العرب، وضده اللحن في المتعارف النحوي، وقد صرح **سيبويه** مؤكدا الفرق بين السلامة النحوية والسلامة الدلالية، وإمكان تحقق إحداهما دون أخرى في الكلام فمن ذلك المستقيم الحسن والمحال و المستقيم الكذب و المستقيم القبيح، وما هو محال كذب[4]، وفي ضوء هذا التميز يفهم قول الرماني: «المستقيم اللفظ والإعراب يجب أن يكون جائزا في كلام العرب دون أن يكون مختار»[5]،ومثاله: «شربت ماء

1- **الحاج صالح، الخطاب و التخاطب**، ص91- 92.

2 - المرجع نفسه، ص108.

3 - **الحاج صالح، الخطاب و التخاطب**، ص112.

4- المرجع نفسه ، ص98.

5- **الحاج صالح ، الخطاب و التخاطب** ، ص98.

البحر» ،فهو وان كان مستقيما نحويا فهو كاذب من جهة الدلالة التصورية بالمفهوم الحديث، وأما المستقيم المحال فصحيح نحويا غير مقبول منطقيا لجمعه بين المتضادات، كقولنا: سآتيك أمس» غير أن **سيبويه** امتنع عن وسمه بالمستقيم، مكتفيا بسمة «محال»، ولعله قصد على حد زعم **الحاج صالح** عدم وجوده في الاستعمال[1] .وأما المستقيم القبيح فمنه الجائز الذي يأتي في الضرورات الشعرية دون الكلام المنثور، ومنه الشاذ عن القياس.

-12الربط بين قواعد الوضع وضوابط الاستعمال لإدراك المعنى والقصد

إن التمييز بين ضوابط السلامة اللفظية، وهي ضوابط لغوية نحوية من جهة وضوابط السلامة المعنوية وهي ضوابط عقلية من منطق طبيعي العام، وما يسميه القدماء بدائه العقول[2] وعرفية من النسق الاجتماعي أمر لازم لإدراك تصور القدماء لموضوع المعنى والقصد والسلامة النحوية في اللغة بعامة ومقتضيات التخاطب والخطاب بخاصة[3]،وفي سياق الحديث عن تحول اللفظ والمعنى في الاستعمال يتأكد صدور النحاة الأوائل عن فهم يربط الوضع بالاستعمال الخطابي، فلا معنى للمواضعة إلا في الاستعمال؛ وأما الوضع الصرف فمبحث فلسفي ما قبل النحوي وهو ما نسميه بماورائيات النحو لأنه بحث عما هو خارج عن اللغة(**Extralinguistique**)، وليس بحثا فيها في ذاتها.

إن الوضع اللغوي النحوي هو ما يجرد من أمثلة من الاستعمال يمكن عدها أصلا [4]،وبالنسبة إلى دلالتي الوضع والحال فهما دلالتان متلازمتان في

1- **الحاج صالح** ، **الخطاب و التخاطب** ، ص114.

2-نعمان بوقرة، الخطاب اللساني عند ابن حزم الأندلسي ،الأصول المعرفية و المآل الإجرائي ، ط1، عالم الكتب الحديث، إربد ،سنة 2016 ،ص15-14،وانظر ابن حزم ، **الفصل في الملل و الأهواء و النحل** ،تحقيق سمير أمين الزهري،ط1، مكتبة الخانجي،القاهرة ، سنة1317هـ ،1/6.

3- يؤكد **الحاج صالح** طبيعة البحث في هذه المسألة فيرجعها إلى النحو والدلالة ويصرفها في الآن نفسه عن المباحث البلاغية ، ولعله يقصد بلاغة المتأخرين.

4 - **الحاج صالح** ، **الخطاب و التخاطب** ، ص108.

الخطاب اللساني عند النحاة الأوائل، بالإضافة إلى نوع ثالث من الدلالة اقترح الجرجاني تسميته بـ: «معنى المعنى» و «لازم المعنى» ،وهذا من قبيل الدلالة اللزومية التي يقتضيها معنى اللفظ من جهة العقل، وهو ما يمكن فهمه من قوله: « الكلام على ضربين: ضرب تصل منه إلى الغرض بدلالة اللفظ وحده ... وضرب آخر أنت لا تصل منه إلى الغرض بدلالة اللفظ وحدها، ولكن يدلك اللفظ على معناه الذي يقتضيه موضوعه في اللفظ، ثم تجد لذلك المعنى دلالة ثانية تصل بك إلى الغرض ... وإذا قد عرفت هذه الجملة ؛ فهٰهنا عبارة مختصرة، وهي أن تقول المعنى ومعنى المعنى، نعني بالمعنى المفهوم من ظاهر اللفظ، والذي تصل إليه من غير واسطة، وبمعنى المعنى أن تعقل من اللفظ معنى، ثم يفضي بك ذلك المعنى إلى معنى آخر»[1]، وعليه فإن معنى المعنى يتوصل إليه في الخطاب بإدراك لوازم المعنى المعبر عنه باللفظ إدراكا عقليا يستثمر المعرفة بالعلاقات المنطقية الطبيعية، مثلما نفهم الاستعارات والكنايات وسائر أضرب الكلام المتوسع فيه مثل: ضرب زيدٌ عمرًا و ندم زيد على ضربه عمرا و طويل النجاد ونؤوم الضحى... إلخ[2].

13 -النظم مفهوم مركزي في تحليل الخطاب

لعلّ من أهم المباحث الخطابية التي احتفى بها القدماء، وفي صدارتهم الجرجاني مبحث النظم [3] حيث يمثل النظم -عنده-كل ما ينتظم عليه الكلام العربي بطرق كثيرة جدا يجيزها النحو، وبالتالي فإن كل ما هو جائز بوجه من الوجوه مهيأ استثماره من لدن المتكلم في خطابه بحسب أغراضه وأحواله، فاختيارات المتكلم قائمة على جوازات اللغة المتعددة، والتي هي في أكثر الأحيان جوازات نحوية مستنبطة من كلام العرب، والغرض من

---

1 - الجرجاني، **دلائل الإعجاز** ، ص203-202.

2 - **الحاج صالح**، **الخطاب و التخاطب**، ص122.

3 - يشير **الحاج صالح** إلى أن الجرجاني استعار مصطلح النظم من المتكلمين الذين عنوا بالإعجاز من أمثال القاضي عبد الجبار و الباقلاني وغيرهما .

الخطاب العادي[1]، وهي جوازات مستنبطة من كلام العرب المتعدد ، كما عرفها **سيبويه** وأستاذه الخليل في الكتاب، مما يمكن عدّه تمييزًا لطبقات الكلام ومحاذاة أشكاله المختلفة لفظا ومعنى يعبر عن القرب أو البعد من درجة الإجازة والإتقان[2]. ففي هذه الأضرب التي تمثل جوازات النحو العربي والبلاغة أيضا -في وقت لاحق هي التي عبّر عنها بـ: «الأكمل والأقل منه كمالا»، وهو تصور مكافئ لما يعرف في اللسانيات التوليدية بدرجة **الإتقان (Perfor-mance)** [3]، يقول الجرجاني في السياق نفسه: «تأدية المعنى الواحد بطرق كثيرة صحّ في تلك الطرق ،لأن يكون بعضها أكمل من بعض في إفادة ذلك المعنى، وتأديته وبعضها أنقص و أضعف»[4]، وبينما سيهتم النحو بضبط الكلام السليم ليوافق مجاري كلام العرب من الصياغة والبناء للدلالة على المعاني الوضعية ،ستهتم البلاغة –لاحقا-بضبط الكلام البليغ من حيث هو إنتاج لتصرف المتكلم في ممكنات النحو بمقتضى أغراض الاستعمال، وما ينويه من إحداث تأثير في نفس المخاطَب، هذا وإن كان الاستعمال كلّه إنشاء، وفيه الإبداع إلا أنّ للوضع إبداعًا أيضا، ولكن من نوع آخر، فالإبداع فيه تفريع على كلام العرب بالقياس، والإبداع في الاستعمال خلق لصور المعاني المستجدة ،فالجانب الخلاق في اللغة متصل بقدرة المتكلم المبدع على استثمار ممكنات اللغة المعجمية و التركيبية وتوظيفها بفضل التمييز العقلاني للمعاني ومعاني المعاني (لوازم المعنى والمقتضى و الضمني)، فهما وأداء، وهو ما يحقق سمة الاقتصاد والشجاعة في الخطاب بعامة[5]

---

1 - تخص الخطاب العادي لأن لغة الشعر في الاستعمال محكومة باختيارات أوسع يوفرها الخيال والإغراب والضرورات الشعرية والتوسع في الكلام.

2- الجرجاني ، **دلائل الإعجاز** ،ص10.

3- **الحاج صالح ، الخطاب و التخاطب**،ص125.

4- المرجع نفسه،ص125.

5- **الحاج صالح ، الخطاب و التخاطب**،ص129-128.

14 -ثلاثية الإفادة والإعلام و الاستغناء[1]

ينطلق **الحاج صالح** من مفهوم **سيبويه** للعلم المستفاد من الكلام، إذ هو عنده –على ضربين؛ فالضرب الأول إذا قلت: عبد الله منطلق ،فيبدأ بالأعرف ثم يذكر الخبر، وذلك قولك :كان زيد حليما ،فإذا قلت: كان زيد فقد ابتدأت بما هو معروف عنده، مثله عندك فإنما ينتظر الخبر ،فإن قلت حليما فقد أعلمته مثل ما أعلمت.

لقد اعتُمد هذا التصور بعد **سيبويه** للتمييز بين الإعلام الحاصل بذكر خبر المبتدأ ،والتعريف الحاصل بذكر هدية المخبر عنه، فسموا الأول إفادة والعلم الحاصل به فائدة[2]، ولا يبدو أن أحدا من النحاة يسمي العلم الحاصل بالتعريف، وهو البيان عند الرماني بأنه فائدة ؛لأن الفائدة عندهم هي الخبر المستفاد من الإسناد، وهو ذاته المبني عليه عند **سيبويه**، ومثله الفعل، وأما ما عداهما من عناصر فهي لمجرد بيان وتعريف بهوية المبتدأ والفاعل، وأضاف الرماني ثلاثة عناصر تركيبية تأتي للفائدة هي: الصفة والحال والمفعول الثاني في حَسِبَ وأخوتها، وهي: معتمد الفائدة أو محطها[3]، وبهذا أضحت الفائدة عند النحاة المتأثرين بالمنطق بعد المبرد محصورة في الخبر والفعل (المسند) بعد أن كانت محصلة من علم يستفاد من الكلام كما هي عند «**سيبويه**» أي ما يعلمه المخاطب وما يجهله، بل إن ما يمكن أن يحمله المسند ذاته في الكلام قد يكون معلومًا بالنسبة إلى المخاطب[4].

1- الإعلام عند **سيبويه** عام لا ينحصر فيما يأتي به الخبر أو الفعل من فائدة (التعريف) فالفائدة قسم من الاعلام وليس رديفا له كما هما عند من جاء بعد **سيبويه**، انظر **الكتاب** مواضع متفرقة مثل (1/18) (1/26) (1/366-350).

2 - هذا الفهم مثبت في :المبرد ، **الكامل** 4/126 وشرح **السيرافي** (2/371)، ويعد الأخفش أول من أدخل مصطلحات المنطق للنحو مثل التصديق والتكذيب في الإنشاء (الطلب/الخبر) ،انظر **الحاج صالح** ، الخطاب و التخاطب،ص148-147.

3 - الرماني ، **الشرح** ،2/137ظ.

4- الرازي ، **النهاية في غريب الحديث**، ص40-39

لقد ساوى هؤلاء النحاة بين الفائدة والحكم المنطقي حين تساوت الجملة الإسنادية الخبرية-في تصورهم- مع القضية المنطقية، فالفائدة حكم يحصل من الخبرعن المخبرعنه، ولا حكم –عندهم-إلا بخبرومخبرعنه، وبقي هذا التصور سائدا إلى أن غلب نهائيا مصطلح الحكم المنطقي على الفائدة النحوية كما عرضها الأوائل ،حتى عند بعض النحاة البارزين كالجرجاني والرضي، يقول **الحاج صالح** تعليقا على تدخل المنطقي في الوصفي: « وهذا التداخل بين المفاهيم لصالح الذهني سيؤدي بالبحث العلمي في علم اللسان إلى التحجر والجمود »[1]، وآية هذا التدخل الذي أدى إلى اضطراب المفاهيم الأصيلة وتحولها عمّا رسمه **سيبويه** في الأصل تداخل الإعلام «بالدلالة على» بسبب تصنيف النظر في الإعلام وحصره في الإفادة، مما جعل ابن السّراج والمبرد –مثلا-يستعملان مصطلح الإفادة بمعنيين مترادفين هما: إفادة العلم (الإخبار) والدلالة على المعنى ،أوبمعنى أدق عدم التمييزبين المعنى ومضمون المعنى، وهذا ما يستشف من قول المبرد: «..ألا ترى أنك لو قلت: كان رجلٌ قائمًا، وكان إنسانٌ ظريفا لم تفد بهذا المعنى، لأن هذا مما يعلمه الناس»[2] ، وزاد أيضا: « ...زيدٌ يوم الجمعة فلا معنى لهذا ... فلما لم يكن له فائدة قال النحويون: لا تكون ظروف الزمان للجثث»[3]،وهذا التداخل أدى إلى تغليب التسوية بين الدلالة بما هي إخبار والفائدة بما هي إعلام عندهم بسبب دراسة الكلام خارج التخاطب القائم على مفهوم علم الخطاب بالنسبة إلى المخاطب حتى أضحت التسوية شائعة في عصر ابن جني وبعض البلاغيين كالفخر الرازي وابن الأثير[4].

1 - **الحاج صالح، الخطاب و التخاطب**،ص148.

2- المبرد، **المقتضب** ،تحقيق محمد عبد الخالق عظيمة ، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، القاهرة ،1388هـ،4/88

3- المرجع نفسه،4/328

4- دلالة اللفظ على المعنى، وهي إما أن تكون وضعية أو عقلية (النهاية 1)، ثم يقول: «المقصود من الكلام إفادة المعنى، وهي الإفادة كما عرضت على وجهين إفادة لفظية وإفادة معنوية (9) يقول **ابن الأثير**: «أعني بالمفيد ههنا ما يعنيه النحاة فإنه عندهم عبارة عن اللفظ المركب إما من الاسم مع

إن مفهوم الاستغناء (الكلام المستغني)عند **سيبويه** يعني عدم نقصان الكلام من عنصرين هما المسند والمسند إليه، واللذين يتعاضدان لقيامه، وسكت عن الوظيفة التي يؤديها كل منهما، ونص على ذلك مكتفيا بالقول:« المبتدأ مسند والمبني عليه مسند إليه»[1]، ثم جاء النحاة بعده ،فقاسوا الفعل وفاعله ومقصوده أن أقل ما يكون به الكلام هو المبتدأ و المبني عليه (الخبر) من حيث عدم استغناء أحدهما عن الآخر بدليل قول المبرد:« فالفاعل والفعل بمنزلة المبتدأ والخبر، فإذا قلت: قام زيدٌ ،فهو بمنزلة قولك: القائمُ زيدٌ»[2]، وهو بهذا التعميم لم يميز بين بنيتين مختلفتين، فالتكافؤ حاصل بين الفعل والابتداء، بمعنى التجرد من العامل، وما يدخل من نواسخ على المبتدأ لا بين الفعل والمبتدأ نفسه، فالمبتدأ ليس هو الابتداء، وإنما يقود إلى المساواة بينهما التوهم[3] .

ثانيا- المفاهيم الأساسية لتداوليات الخطاب في نظرية الوضع والاستعمال

يعالج **الحاج صالح** في الفصل الثاني من كتاب **«الخطاب و التخاطب»** موضوع أفعال الكلام، والمقصود بأفعال الكلام في التداولية (البراكماتيك) ما ينجز من فعل بالقول المتلفظ به في مقام تواصلي معين، فإن أغلب الملفوظات التي ينجها المكتلمون تصير بفعل آثارها المادية أفعالا في حياة الإنسان متكلما ومستمعا، وما نعتقد بأنه سلسلة صوتية وتتابع من الكلمات نشأت بحركات عضوية لجهاز النطق في حقيقة الأمر هي أفعال كسائر أفعال الإنسان الكسبية الأخرى، ولعل أهم ما في هذا التصور الذي طرحته الفلسفة

الاسم بشرط أن يكون للأول بالثاني علاقة معنى يسمح مكلفا جهله وإما ... ولم أقصد ذلك ... بل مقصودي من المفيد أن يأتي لمعنى وغير المفيد أن يأتي لغير معنى» (المثل السائر2/158) والمعنى –هنا- النكتة البلاغية، انظر: **الحاج صالح ، الخطاب و التخاطب** ، ص152

1- **سيبويه ، الكتاب** ، 1/256.

2-المبرد ، **المقتضب**، 1/8.

3- **الحاج صالح، الخطاب و التخاطب**،ص153.

التحليلية الحديثة هو تحول المحتوى القضوي لعبارة ما عملا له آثاره الاجتماعية التي تقوم سلبا أو إيجابا، وبالتالي ينبغي الانصراف عن الاعتقاد بكون ما نتلفظ به هو مجرد أقوال وصفية أو تقريرية أو إخبارية ،و ضرورة الانحياز إلى كونها إنجاز لأعمال من جنس الطلب أو إصدار حكم أو الالتزام بالقيام بعمل ما...إلخ ،و بالنظر إلى فحوى الخطاب و أحواله يمكن النظر إلى الجملة : الملح على المائدة لا بكونها وصفا لحالة الملح ،بل يمكن عدها طلبا مقدرا لمن سأل عن مكان الملح ، ودعوة لاستخدامه في الطعام لمن يريد ذرّه على الأكل ، بدون حاجة إلى الطلب الصريح لتأخذ الملح فهو فوق المائدة ، أو خذ الملح على المائدة، أو إظهارا لقلة الاحترام لمن لا نريد خدمته بسبب من الأسباب، وقد يصرف الإخبار إلى مقاصد أخرى تحددها طبيعة العلاقة بين المتكلم والمخاطب .

1 - البراكماتيك الغربية ونظرية الخطاب العربية في ميزان النظرية الخليلية الحديثة تقارب أم تنافر؟

يعرج **الحاج صالح** في القسم الأول من الفصل الثاني من كتابه نظرية الخطاب و التخاطب إلى نشأة **البراكماتيك (Pragmatique)** [1]، وتطور الثلاثية السيميائية في التصور الفلسفي و اللغوي الغربي، فيذكر بأهم المحطات الحاسمة في نشأة هذا الاتجاه ،ولعل أهم هذه المحطات الانطلاق من آراء دو سوسير حول البعد التواصلي للغة الإنسانية بوصفها نظاما من الدلائل المتمايزة ، والتي تستخدمها الجماعة للتواصل والتبليغ ،إلاّ أن انشغالهم بوصف النظام من الداخل في مكوناته الصوتية والصرفية والتركيبية والمعجمية انطلاقا من السمات المائزة، واعتقادهم أن هذا الجزء هو الأنسب للسانيات لكي يكون موضوعها جعلهم ينصرفون عن معالجة الخطاب في عمليات الكلام المختلفة بخاصة عند الشكلانيين الذين تأثروا بمنهج دو سوسير، أما الاعتناء بظواهر التبليغ الفعلي في الكلام فقد ظهر مع

1-Patrick Charaudeau,Dominique Maingueneau/ Dictionnaire d'anlyse du discours.-ed.Seuil: paris,2002,p.454-p.456

شارل بالي في الأسلوبية اللسانية[1] وبنفنيست في نظرية التلفظ[2] ودارسوا الشعر مثل رومان جاكبسون ورواد حلقة الشكلانيين الروس بخاصة الذين بحثوا عن خصائص جمالية عامة وخاصة للخطاب الشعري، وإن كان هؤلاء متأثرين إلى حد بعيد بالنزعة التصنيفية المأثورة عن قسمة تباين الهويات المطبقة في الفنولوجيا منذ أيام سوسور، ولم يحتف بالتركيب والبناء النصي والعلاقات النحوية داخل المدونات الكلامية إلا عند نقاد البنيوية الأوروبية من أنصار النحو التوليدي حيث عد هؤلاء التركيب السمة الأساسية لبناء الكلام والتحويل آلية لتفريع الكلام المنجز إلى أشكال كلامية عديدة إلا أن ما يعوز هذه النظرة أيضا اقتصارها على مستوى الجملة وعناصرها الأساسية و متعلقاتها، فقد كانت هذه النظرية بالرغم من تجاوزها للبنيوية الشكلية الأوروبية مأسورة في البحث عن إجابات لطبيعة الملكة اللسانية والكفاية الذاتية لدى المتكلم التي تسمح له بتوليد الجمل اللامتناهية بدون أن تكون هذه الجمل اللامتناهية (الكلام) الموضوع الخصائص لدراستها، بل إن منظر الاتجاه تشومسكي لم يحاول تحليل هذه الجمل في إطار العملية التخاطبية، وهي الأهم ما دامت اللغة ملكة متحكمة في الكلام بأنواعه وتأديته المختلفة .ويعود الفضل في توجيه عناية الباحثين بمظاهر التخاطب وأهمية دراسة العلاقات النصية في المتواليات الجماعية والانتقال بالكلام من حيز الإنشاء الصوتي والصرفي والتركيبي إلى حيز الفعل الكلامي إلى فلاسفة اللغة بخاصة على المنطق الرمزي كشارل سندريس **بيرس (S.Peirce)** ،وانطلاقا من مفهوم **السيميوس (semiosis)** بني ضمن العلاقة ثلاثية الصلة بين الدلالة والنحو والاستعمال (البراكماتيك)، ويشير المصطلح إلى معنى العمل الذي تعبر عنه مادة «**Pragma**» اليونانية، فتكون البراكماتية علم الاستعمال أو العلم

1 - كاتي وايلز، **معجم الأسلوبية** ،ترجمة خالد الأشهب، ومراجعة قاسم البريسم، ط1، المنظمة العربية للترجمة ،توزيع مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت،2014،ص639-637.

2 -لمزيد من التبصر بخصوص النظرية راجع: حمو الحاج ذهبية، **لسانيات التلفظ وتداولية الخطاب**،ط2، دار الأمل، تيزي وزو ،2012،ص93-85-76 وغيرها.

بالشيء وكيفية استخدامه. هذا وينفي **الحاج صالح** أن تكون هناك أية لفظة عربية يمكن أن تؤدي معنى «براكما» اليونانية بمعنى العمل بالشيء، واستخدامه إلا لفظة «الاستعمال»[1]، أما ويليام جيمس (William James) فقد صرف البراكماتيزم إلى معنى ،لم يرده بيرس مطلقا، ألا وهو الزعم بانتفاء الحقيقة إلا في الفكرة نافعة الفعالية مصرًا بذلك على البعد النفسي المادي للأفكار، بالرغم من اشتراكهما في الجذر الواحد ، كما حددت البراكماتيك من قبل «شارل موريس» (CH. Morris) بوصفها ميدانا لارتباط الأدلة بمستعمليها في الخطاب [2]، وفي الفضاء الأوروبي ظهر اهتمام جديد بدراسة العبارة القولية بوصفها إنجازا لأفعال كلامية، تحمس فيه الوظيفيون له، لأنهم وجدوا فيه ما يلبي طموحاتهم من ربط للوضع بالغرض، فلا وضع إلا ما يقتضيه الغرض في الخطاب بعد أن كانت الأوضاع أدلة للمعاني أضحت عندهم أدلة على الأغراض، ولم تعد التراكيب مركز اهتمام اللغويين، بل أغراض الخطاب هي نواة اللغة في التخاطب.

لقد كان في موقفهم ذا رد على النزعة الصورية التي تشبع بها المذهب الذهني في اللسانيات حتى غدت التراكيب النحوية أشكالا صورية مجردة ،لا تأبه للدلالة وظواهر الخطاب على حد وصف **الحاج صالح**[3]، والحقيقة الغائبة عند الوظيفيين بالذات عدم إدراكهم بأن الأبنية في أصلها من حيث هي أوضاع مبهمة ومشتركة تحتاج إلى تعيين، ولا سبيل إلى تعيينها إلا باستعمالها، على أن الوضعي بوصفه بنية وتركيبا ولفظا دالا له خصوصياته التي تميزه

1-وعليه فإن الأفضل بالنسبة للحاج صالح استخدام مصطلح علم الاستعمال أو المحافظة على اللفظ المعرب براكماتيك، وهو رد ضمني لمصطلحات أخرى من بينها التداولية هذا المصطلح الذي راج، وكان قد وضعه في الثمانينات الفيلسوف المغربي **طه عبد الرحمن**، وتبناه الكثير من الدارسين لاحقا، وعن تاريخ التداولية وأعلامها ينظر: ماري آن بافو وجورج إلياس رفاتي ، **النظريات اللسانية الكبرى** ،349 وما بعدها.

2-**الحاج صالح، الخطاب و التخاطب**، ص212.

3-المرجع نفسه ،ص222، وانظر وصف لهذه الذهنية و أصولها في : رشيدة العلوي كمال ، **النحو التوليدي ، بعض الأسس النظرية و المنهجية**، ،ص92-91-89.

عن الدلالي والعقلي في مستوى الاستعمال[1]، وللتحديد الذي وضعه بيريس وشارل موريس[2] بعده أثر في فصل النحو عن الدلالة من جهة، وفصلها عن البراكماتيك (التداولية) من جهة ثانية حتى غدت في الفكر الحديث اتجاهات تحليلية للغة، متباينة في منهجها وأدواتها وأهدافها ،وبالرغم من أهمية هذا الفصل على الأقل منهجيا من حيث كونه يسهم في تبيين الحدود الفاصلة بين الاختصاصات من حيث المبتدأ، وإلى أين تتجه وعند أية محطة تتوقف؟ إلا أنه على الصعيد العملي بخاصة في ميدان تحليل الخطاب يبدو التقاطع والتكامل حاصلا بخاصة إذا رمنا تحليل استعمالات اللغة، وكيفية تأويلها من طرف المستخدمين، إذ لا يمكن فصل التحليل النحوي عن الدلالي، ولا يمكن تجاوز الدلالة للبحث في سياقات الأغراض التخاطبية بدون الوقوف عند حدود المعنى الحرفي والجملي أو ما تعنيه الجمل أولا.

إن الرؤية الفلسفية الغربية قائمة على ثلاثية فاصلة بين أبعاد متضامنة بالقوة هي: النحو (اللفظ) والدلالة (المعنى) والاستعمال (الخطاب) بينما لا تقوم الرؤية العربية إلا على بعدين هما الوضع (لفظا ومعنى) في مقابل الاستعمال، ولا يفهم الوضع إلا بإعماله في الاستعمال، والذي يتكون من لفظ ومعنى، فالوضع لفظ ومعنى والاستعمال لفظ ومعنى ،فنحن أمام رباعية هي: (لفظ وضعي/ معنى وضعي) (لفظ خطابي/ معنى خطابي)[3]، بينما تقوم الرؤية الفلسفية الغربية الثلاثية على تقابل الأطراف الثلاثة (نحو/ دلالة/ براكماتيك) وبالتالي ينبغي حصول تقابل بين اللفظ والمعنى فيما بينها ،وبينهما من جهة والاستعمال من جهة ثانية[4].

1-**الحاج صالح ، الخطاب والتخاطب** ،ص223.

2 -عن جهود شارل موريس السيميوطيقية يمكن الرجوع إلى: زينايدا بوبوفا ويوسف ستيرنين، **اللسانيات العامة**، ترجمة تحسين رزاق عزيز، ط1، ابن النديم للنشر، الجزائر ودار الروافد الثقافية»، بيروت،سنة2017، ص65.

3 - الفرق بين الرؤيتين هو الفرق بين نزعة تفصيلية ونزعة تجميعية أو تحليلية في مقابلة تركيبية وبنائية ،كما يمكن القول بأن الرؤية العربية رؤية إدماجية، انظر :**الخطاب والتخاطب**، ص 221

4 - المعنى الوضعي: المدلول عليه باللفظ وحده دون قرائن أخرى، واللفظ الوضعي الموضوع للدلالة

لقد توسع المذهب البراكماتي الجديد على يد فلاسفة في حلقة فينا مثل: **كارناب(Carnap)**[1] **وفريجه(Frege)** **لودفيج فتجنشتين(Wetteginstevi)** [2]، وانظم الفيلسوف الإنجليزي أوستين(J.L.Austin) إلى هذا المسار العلمي من خلال محاضراته[3]، التي كانت بالفعل الأساس لنظرية الفعل الكلامي،حتى غدت هذه النظرية المعادل الموضوعي للبراكماتية بخاصة في الفضاء الأوروبي، واتخذت منوالا لدراسة أنواع القول والخطابات المختلفة على صعيد تحليل الخطاب ولسانيات النص عند أعلام آخرين مثل **دي كرو(Di crot)و ج م آدم (J.M.Adam)** و **غ.منغينو(R.Mingu-nau)** في فرنسا[4]، ولعل الفكرة الأساسية التي اتفق حولها هؤلاء الباحثون بالرغم من تعدد مشاربهم، واختلاف أهوائهم التخصصية هي تضليل اللغة للمخاطب، وما ينبغي على هذا الأخير إدراكه أن ما تقوله الألفاظ ظاهرا ليس ما يعنيه، ويقصد إليه المتكلم في الغالب ،مما يعني اتسام العلامة اللغوية أصالة بالغموض والإبهام[5]، وحتى يدرك المخاطَب قصد المتكلم عليه أن

على معنى وحده، ولم يصبه اتساع انظر: **الخطاب والتخاطب**، ص 216

1- محمد عبد الرحمن جابري ، **نظرية العلامات عند جماعة فينا ،رودولف كارناب أنموذجا ،دراسة وتحليل** ، ص308 وما بعدها.

2- **الحاج صالح، الخطاب و التخاطب**، ص212.

3 - عن تطور البراغماتية في الفضاء الفلسفي (الفلسفة التحليلية ومدرسة أكسفورد يرجع إلى: أوستين ، **نظرية أفعال الكلام العامة ، كيف ننجز الأشياء بالكلمات؟** ترجمة عبد القادر قنيني ، إفريقيا الشرق ، الدار البيضاء ،سنة 1991،ص131

4 - عن تطور البراغماتية في الفضاء الفلسفي (الفلسفة التحليلية في مدرسة كامبريدج ومدرسة أكسفورد يرجع إلى: صلاح إسماعيل عبد الحق ، **التحليل اللغوي عند مدرسة اكسفورد** ،ط1، دار التنوير ، بيروت ، سنة 1993،ص222-143، وانظر أيضا: طالب هاشم طبطبائي، **نظرية الأفعال الكلامية بين فلاسفة اللغة المعاصرين و البلاغيين العرب** ، مطبوعات جامعة الكويت ، سنة 1994،الكويت، ص 19 وما بعدها.

5 - سحب القدماء الإبهام على نظام اللغة الوضعي (عدم التعيين) ،ولم يحصروها افي لدلائل المهمة فقط كالضمائر و الإشاريات و الموصوليات، فالأسماء والأفعال أيضا مبهمة غير معينة ،والتراكيب غير معينة حتى يجيلها السياق اللغوي أو الحالي فقولنا: جاء الرجل وإن كانت مفيدة معنى بالإسناد إلا أنها جملة مبهمة غير معينة ؛لعدم معرفتنا بالرجل الذي جاء –مثلا-ويسمى **جان كاينويان** ذلك بعدم

يربط العلامة بسياقاتها ،بالنظر في القرائن الحالية **(المقامية) (-indexi caux)** التي ستمكن من إعطاء معنى مناسب للأدلة المبهمة مثل الظروف والضمائروأسماء الإشارة والأسماء الموصولة، وتمكن من ربط معنى الخطاب بالواقع الموصوف، ولذلك فإنه من الصعب إدراك فحوى الكلام **ومحصول الخطاب (instance de discours)** إلا بالربط بين القول والقرائن الدالة على الواقع المحيط بالكلام، مما يحقق نوعا من التفاعل الخطابي بين عناصره الزمانية والمكانية والشخصية والموضوعية، وهذا التفاعل هو الذي يجعل الذات المتكلمة تحقق وجودها الخطابي والواقعي بالنظر إلى علاقة الوصل القائمة بين عالمي الخطاب والواقع المادي، لذلك زعم بعض البراكماتيين **كجون سيريل (J. Searle)** أن لا وجود لمعنى لفظي لجملة من الجمل في سياق معدوم يساوي الصفر، وإنما معناها في الواقع مجموعة احتمالات دلالية يكشف عن رجحان إحداهما بقرائن السياق[1]،والحقيقة أن لا أحد ينكر ذلك ،ولكن الذي يهم هو المعنى غير المعين الذي يتصف به المعنى، و الذي يدل عليه اللفظ وحده بالضرورة ، لذا شدد **سبربر وولسن (D. Sperbert)** و**(D. Wilson)** على أهمية القرائن في الاستدلال على المعنى إلى درجة إنكار المعنى الوضعي[2]،مع التوجيه بضرورة اعتماد الدلالة العقلية كالاستدلال بالاستنتاج **(inférence)**. ولعل من الذين بحثوا ظاهرة الإبهام في النظام اللغوي «**بنفنيست**» في كتابه المهم: **(Problèmes de linguis-tiques générales)** من خلال دراسة الضمائر والذاتية في اللغة والأفعال المشتقة من الجمل[3]، وكانت دراسته هذه مبنية على فهم كلي للخطاب من

وجود الاختصاص (impropriété de la langue)، انظر **الخطاب والتخاطب**، ص 231.

1 - **الحاج صالح، الخطاب و التخاطب**، ص229.

2 -دان سبيربر وديدري ولسون ، **نظرية الصلة أو المناسبة في التواصل والإدراك**، ترجمة هشام الخليفة، ومراجعة فراس معروف، ط1، دار الكتاب الجديد المتحدة ، بيروت ،2016،ص296 وما بعدها.

3 - **الحاج صالح، الخطاب و التخاطب**، ص232.

حيث كون هذه الدلالة المهمة تؤدي وظائف خطابية يمكن إدراك معانيها في ضوء القرائن الحالية المختلفة، وكان من ثمار هذا البحث نظرية التلفظ/ **الحديث (Enonciation)**. وعلى صعيد آخر ظهرت موجة من الدراسات النصية جعلت النص مركزا اهتمامها، متجاوزة إطار الجملة المستقلة في النحو التوليدي، ليصبح النص و الخطاب الوحدة الأساسية للتحليل اللساني، ويمكن تتبع هذه النزعة في كتاب «تحليل الخطاب» لـ: ز.هاريس ،وكتابات **دي بوجراند، وغريماس (Greimas) ولابوف (Labon) وفان ديك (Van Diyk)**، وقد توسع هؤلاء بشكل خاص في دراسة سبل التماسك النصي وأدوات الاتساق والانسجام الخطابيين، ويعد كتاب «الاتساق في اللغة الإنجليزية» لـ: مايكل هاليدي ورقية حسن من أهم ما ألف في هذا الموضوع[1].كما تعد نظرية «غرايس» في آداب الحديث[2] والافتراض المسبق[3] من أهم التصورات العملية شديدة الصلة بما عرض له النحاة والبلاغيون الأوائل، يدفع إلى هذا التشابه موضوع الخطاب وفعل التخاطب الذي يقوم على ضوابط لغوية ومنطقية كلية يكتشفها المتكلم والمخاطب في أي زمان وفي أي مكان[4].

إن التصور الكلي للخطاب بناء وتبليغا وتحليلا لمستوياته المختلفة ينهض على تكامل منهجي إجرائي بين أدوات التحليل النحوي والدلالي من جهة،

---

1 - المرجع نفسه، ص229،و يشير **الحاج صالح** إلى أن هناك تشابها بين ما درسه هؤلاء وما بحثه القدماء في ميادين مختلفة حول ظواهر الفصل والوصل والحذف وغيرها مما يعد من صميم الدراسات النصية المتصلة بالاتساق والانسجام.

2 -دان سبيربروديدري ولسون ، **نظرية الصلة أو المناسبة في التواصل والإدراك**، ترجمة هشام الخليفة، ومراجعة فراس معروف، ط1، دار الكتاب الجديد المتحدة ، بيروت ،2016،ص72-69.

3 -لمزيد من التوسع في المفهوم وآليات عمله في الخطاب ينظر: كاترين كيربرات أوركيوني ، **المضمر**، ترجمة ريتا خاطر،ط1، المنظمة العربية للترجمة ، توزيع مركز دراسات الوحدة العربية، سنة2008،ص71 وما بعدها.

4 - نشير هنا إلى أن بعض الأفكار المتكافئة بين القديم العربي والحديث الغربي لا تفسر دائما بتراكم المعطيات وأخذ اللاحق عن السابق من باب التأثر المباشر بل يمكن الوصول إليها لتشابه المنطلقات ووسائل البحث.

والتحليل الخطابي البلاغي من جهة ثانية، وهذه الرؤية الكلية –في الحقيقة- هي التي تميز بها التفكير اللغوي العربي مستثمرا النحو وعلم المعاني والبلاغة ومعرفة المخاطب بالقرائن المختلفة في تفسير النصوص المختلفة من قرآن كريم وشعر وحديث بخاصة عند علماء التفسير و نقاد الشعر والفقهاء والأصوليين، فقد كانت هذه الميادين محط استثمار للآليات النحوية والدلالية و التخاطبية.

أ- 1 -الأفعال الكلامية بين أوستين وسيريل

بالنسبة إلى أوستين ينقسم الفعل الكلامي بوصفه الوحدة الأساسية في الخطاب وفعل التخاطب إلى فعل خبري وصفي تقريري هدفه الإخبار عن الواقع كما هو في مقابل الفعل الإنجازي الإيقاعي الذي يهدف إلى تغيير الواقع الذي ينتمي إليه المخاطب[1]، فظهرت لأول مرة في الفلسفة التحليلية الغربية المقابلة **(خبري/ إيقاعي) أو (Performative/ Constative)**، وبالنسبة إلى الفعل الإنجازي تم التمييز بين الفعل في ذات معناه، والصيغ التي يمكن أن ينجز بها وتدل عليه، كما لا يوجد تناسب ضروري بين الألفاظ من حيث محتواها الدلالي، وما يمكن أن تعبر عنه من قضايا، أو ما يمكن لها إنجازه من أفعال في دائرة التخاطب. ولعل القضية المركزية التي شغلت تفكير أوستين هي «كيف نصير أقوالنا أفعالا» تحدث تغييرا واقعيا سواء قصدنا إلى ذلك أم لم نقصد، ومن ثم يمكن القول بأن لكل عبارة متلفظ بها جانب تلفظي صوتي يحمل معنى مباشرا تدل عليه الألفاظ مباشرة ،وجانب إنجازي يمثله ما يمكن إحداثه من فعل واقعي بتلك العبارة، وجانب تأثيري يظهر في أثر القول المتلفظ به لإنجاز الفعل المقصود فلجملة «شكرا لك» –مثلا ثلاثة أفعال هي:

---

1 - جورج يول ، **التداولية** ،ترجمة قصي العتابي ، ط1،الدار العربية للعلوم ناشرون ،لبنان ودار الأمان ،الرباط،سنة2010، ص91-89.

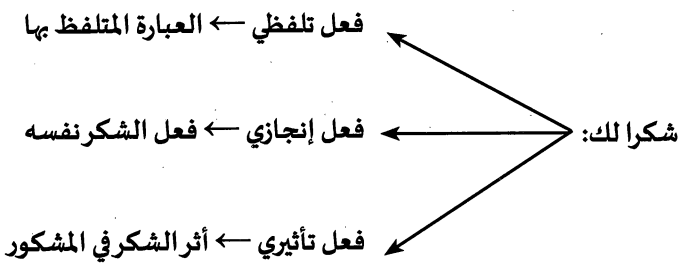

ولعل من أهم ما قدمه أوستين تقسيمه الخماسي للأفعال الكلامية، وهو تقسيم مهمّ في تمييز أنواع الأفعال في التخاطب، غير أن تلميذه سيريل عدل عنه إلى تقسيم آخر أكثر إحاطة[1]، ولعل أبرز فكرة نادى بها البراكماتيون بخاصة أنصار أوستين وسيريل هي أن الكلام في التخاطب إنما جعل للتأثير في الغير، وليس فقط للتعبير عما في الذات من أحاسيس أو تبليغ الأفكار إلى المخاطبين كما كان يعتقد اللسانيون قبل ظهور البراكماتيك خصوصا إذا علمنا أن التأثير النفسي في المخاطب هو الطريق نحو تغيير أو تعديل سلوكه، و الذي يعني بالنسبة إليهم تغيير الواقع الذي يتمنى إليه المخاطب، فيكون بذلك الخطاب أداة لتغيير الواقع بغض النظر عن نوعه، كما أنّ أي خطاب بوصفه نتيجة للتخاطب الإنساني يظهر في إحدى صورتين؛ صورة إنشائية مباشرة وصريحة أو غير مباشرة وغير صريحة، وكذلك الحال بالنسبة إلى الإخبار ،حيث يتجه الفعل الكلامي إلى السلوك الإنساني قصد تقويمه أو تخطئته بما يضمن تغيير مواقفنا من الواقع والعالم الذي نعيش فيه، وعلى صعيد آخر يمكن القول بأن الإلحاح على إنشائية الخطاب في التفاعل الخطابي الذي لا ينبغي أن يصرفنا عن دراسة طبيعة الخطاب اللغوية بدعوى البحث عن المقاصد، وبزعم كون الأفعال الكلامية سلسلة من السلوكات القائمة على أفعال وردود أفعال، إذ يقتضي ذلك –كما يقول **الحاج صالح**-[2]الخروج

1- Searle/Actes de langage:essai de philosophie du langage, collection savoir, Hermann.-Paris, p.68-p.70.

2 - **الحاج صالح، الخطاب و التخاطب**، ص 247.

من ميدان اللغة وعلوم اللسان والدخول إلى الفلسفة والعلوم الإنسانية بعامة؛ فينطمس الجانب اللغوي في دراسة الكلام بوضعه نشاطا للغة، والتي ستظل هدف بحث اللسانيين واللسانيات ،وهو تصور نوافق عليه إلى أبعد حد.

ب- 1 -المضمر والافتراض المسبق (Implicative-Présupposition)

الافتراض المسبق هو ما يلزم من معنى الكلام من معنى آخر بغض النظر عن القرائن الخطابية، فتحقق المعنى الثاني الملفوظ بتحقيق المعنى الأول المسكوت عنه شرطا أساسا لقيامه، فأن يقال: لأحمدَ أربعةُ أطفال يقتضي مسبقا أنه متزوج منذ مدة، وبمعنى أبسط لكل كلام يتلفظ به[1] متكلم يواجه مخاطبا مقتضي ضمنيا يستنتج باللزوم العقلي.

أما **المضمر(L'Implicite)**[2] فما يستنتج من الكلام من معناه اللفظي الذي يدل على معان عديدة ممكنة بحسب أحوال الخطاب و قرائنه ،فما يضمره قولك: «لا أريد أن أبقى في هذه الغرفة» هو: طلب تشغيل المدفأة أو المكيف بحسب الجو خارجا، أو طلب غلق النافذة ،أو الشعور بالضجر، وهذا المستنبط من الكلام يسمى بـ **(Sous-entendu)** و**(Implicature)**، والسبب وراء الإضمار وعدم التصريح تقود إليه مراعاة الآداب الخاصة في الكلام والمحاورة غالبا، أو الخوف من الآخر، ومن هنا يظهر الفرق بين الافتراض القائم على اللزوم العقلي والمضمر القائم على الأحوال الخطابية ومراعاة سياق الموقف، هذا من جهة ومن جهة أخرى يرتبط اقتضاء المعنى العقلي من المخاطب بلا قصدية بخلاف المضمرات التي يتحكم في بنائها المتكلم ذاته بناء على سياق الحال، ويعول على المضمر في الخطاب في تأسيس مفاهيم التعريض والتلميح والاستعارة والمجاز المرسل ليس فقط في الخطاب الأدبي حيث هيمن البحث عن هذه الصور، ولكن في سائر أنواع الخطاب بما

1 - طه عبد الرحمن، **اللسان والميزان**، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء ،سنة 1998،ص113

2 - كاترين كيربرات أوركيوني، **المضمر**، ص74-48. وانظر أيضا: جورج يول، **التداولية** ،ص58-51.

فيها الخطاب العادي، إذ لا تخلو خطابات المتكلمين العاديين من تعريض أو تلميح أوكناية أواستعارة أومجازأوكل ما من شأنه أن يعد اتساعا في التعبير اللغوي الخطابي، يتجاوز مستوى تعبيريا سماه بارت (R. Barthe) بالدرجة الصفر في الكتابة، وهو مستوى –على ما يذكر **الحاج صالح**-متخيل لا وجود له في الإنجاز الخطابي بمفهوم المعيار والانحراف عن المعيار[1]، فما يمكن تصوره من جهة الوضع خطابا عاريا من الانحراف في الظاهر يحمل افتراضات وتضمينات بوجه من الوجوه حتى في الكلام العادي؛ مما يعني كونها تفريعا وتنويعا لا انحرافا عن أصل مفترض[2].

إن استعمال اللغة في الخطاب، وكذا إدراك المخاطب لمقاصد المتكلمين قائم على التنوع والاختلاف (التوسع)، وليس في هذا التنوع بالنسبة إلى البراكماتيين-على ما يذكر **الحاج صالح**-انحراف أو خروج عن الأصل المفترض، بل إن الاستعمال يعطي الشرعية للأنساق التي يعتقد بأنها منحرفة بفعل كثرة تداولها؛ فتصير هي نفسها أصلا في التخاطب في كل المناسبات، فالأصل المفترض لعبارة وفعل الشكر هو: أشكرك ،والمسموع المتسع فيه هو: شكرا لك، ولا يخفى على مستخدمي اللغة أن العبارة الأخيرة هي الأكثر استخداما في أغلب مناسبات الكلام، لذلك فهم القدماء، وعلى رأسهم الجرجاني قيام الاستعارة لا على الانحراف الذي تصوره المحدثون، وإنما على نسبة الوصف للموصوف على سبيل التجوز والادعاء في معنى اللفظ، وليس في اللفظ ذاته لنكتة[3]، وذلك من خلال تعريفه لها بقوله« إن الاستعارة إنما هي ادعاء معنى الاسم للشيء، لا نقل الاسم عن الشيء نفسه»[4] ،ففهم الاستعارة والكناية والمجاز قائم على الاستنتاج العقلي عند الجرجاني من معنى اللفظ وليس من اللفظ نفسه، إلا أنه لا استدلال إلا

1 - **الحاج صالح، الخطاب والتخاطب**، ص239.

2 - المرجع نفسه، ص240

3 - الجرجاني، **دلائل الإعجاز**، ص280

4 - المرجع نفسه،ص334

بالانطلاق من المدلول الوضعي للألفاظ، ولا معنى مقصود يمكن فهمه إلا باعتماد المذكوروعلم المخاطب والحال المشاهدة والمعاني الموضوعة للألفاظ في اللغة[1].

1 - 2 - ثنائية الخبر و الإنشاء في نظرية الوضع و الاستعمال عند سيبويه وتلامذته:

إن الاعتقاد بأن الكلام ما هو إلا حدث قولي وتجنب طابع الفعلية فيه مجانب للصواب- على حد وصف محمد محمد يونس- إذ ينضوي على إضعاف ضمني لأهمية اللغة في حياتنا، لأن الأب عندما يريد من ابنه أن يركب في السيارة قد يبدأ بحمله على كتفه ، ثم يضعه في الكرسي الخلفي للسيارة، ولكن هذا لن يستمر طويلا ؛ لأنه بمجرد أن يحقق الطفل الحد الأدنى من الاعتماد على نفسه ستنوب كلمة "اركب" عن كل ما كان الأب يفعله سابقا[2]، وهذا يؤكد الطبيعة الفعلية و الإنجازية للغة ،كما أن التلفظ بالأقوال المختلفة يكشف عن كون الإخبار الفعل العام الذي ينجزه المتكلم ، والذي يرمي إلى الإعلام بخطب ما أوحالة ما وقعت أوممكنة الوقوع مستقبلا، وعلى المخاطب أن يوظف علمه بالخطاب، ليقف على الفائدة و الغرض،متجاوزا ما تحمله الدلالة اللفظية الوضعية من معاني مباشرة قد تكون غير مقصودة إلى المغزى و المراد، وهو نفسه الفعل الأساس للخطاب، فالإعلام بالخبر في ظاهره يحمل مرادا لا يظهر في ظاهره بمقتضى دلالات الألفاظ، من مثل ما تحمله المجازات المختلفة من أغراض، و يقوم تصور **سيبويه** لأفعال الخطاب أو ما يعرف بالأفعال الكلامية على التمييز بين أقسام معاني الكلام من خبر و إنشاء وأنواعهما، فيكثر في الكتاب استخدام مصطلحات مثل: الخبر والاستفهام و الأمر و النهي، بل ذهب إلى حد التمييز بين أضربه بتمييز الواجب منه من غير الواجب، حيث قال:«... فعلوا ذلك

1 - **الحاج صالح، الخطاب و التخاطب**، ص242.

2 - محمد محمد يونس علي ، **تحليل الخطاب وتجاوز المعنى ،نحو بناء نظرية المسالك والغايات**،ط1،داركنوز المعرفة ، الأردن،ص114.

بالاستفهام لأنه كالأمر في أنه غير واجب، وأنه يريد من المخاطب أمرا لم يستقر عند السائل»[1]، وفي السياق ذاته قال: «ولأن أول الكلام خبر، وهو واجب... »[2]، ويبدو من سياق النص أن الكلام الواجب ما وقع وثبت قبل الحديث عنه بعكس الكلام غير الواجب، وهو الأمر المتحقق في الإنشاء، قال **سيبويه** :« هل تضرب زيدا؟ فلا يمكن الادعاء بوقوع الضرب، وهو لم يقع بعد ،فهذا استفهام ، وهو سؤال عما لم يستقر عند السائل العلم به»[3]، وقدم **الحاج صالح** تصورا ملخصا للخبر و الإنشاء من منظور **سيبويه** في ضوء تمييزه بين الواجب و غير الواجب في الكلام[4]. و من المعاني الخطابية للخبر التي أثبتها **سيبويه**، ومن جاء بعده كابن فارس والمبرد والزجاجي و الأخفش الدعاء مثل: زيداً قطع الله يده، وزيدا أمرّ الله عليه العيش، فكلا التركيبين يعنيان الدعاء على زيد بالقطع و مرارة العيش[5]،كما يذكر ابن فارس أغراض الاستفهام، وهو الاستخبار مثل: التعجب للتفخيم و التوبيخ ،ومن أغراضه أيضا: التفجع والتبكيت و التقرير و الاسترشاد و العرض و التحضيض و التسوية و التكثير و النفي و الإخبار و التحقيق و التعجب[6]، و أغلب ما ذكره المتأخرون كان قد ذكره **سيبويه**،أو قرر أصلا له، فتجده يقول في الاستفهام التعجبي : وأيما فتى استفهام ألا ترى أنك تقول سبحان الله من هو وما هو ؟ فهذا استفهام وفيه معنى التعجب[7]، وغير ذلك من الأمثلة التي يمكن أن تؤسس لمنوال نظري تنتظم فيه نظرية كلية للفعل الكلامي كما تصوره **سيبويه**، ثم توسعت آفاقها على تلامذته من نحاة البصرة، كما أسهم في تطويرها نحاة الكوفة وبغداد أيضا، ولعل التوقف عند السهيلي- مثلا- وهو من المتأخرين يمكن أن

1-**سيبويه** ، **الكتاب** ،1/51.

2-المرجع نفسه ،1/423.

3-**سيبويه** ، **الكتاب** ، 1/485.

4-**الحاج صالح** ، **الخطاب و التخاطب**، ص168.

5- **سيبويه** ، **الكتاب** ،1/71.

6- ابن فارس، **الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها** ، القاهرة ،1915 ،ص154-152.

7- **سيبويه**، **الكتاب** ،1/302.

يفهم العلاقة التخاطبية بين أغراض الكلام المختلفة، والتي يحكمها الانتقال بحسب السياقات والمقامات التخاطبية المتنوعة من المعنى الظاهر إلى معنى المعنى أو المراد من الخطاب، قال السهيلي:« ... أرادوا أن يجمعوا التفاؤل مع الدعاء في لفظ واحد فجاءوا بلفظ الفعل الحاصل في معرض الدعاء تفاؤلا بالإجابة ، فقالوا: لا خيبك الله ،وفائدة أخرى، وهي أن الداعي قد يضمن دعاءه القصد إلى إعلام السامع و إعلام المخاطب بأنه داع ،فجاء بلفظ الخبر إشعارا بما تضمن من معنى الإخبار، تقول: أعزك الله و أبقاك ...ثم إنك لا تقول ذلك في حال مناجاتك مولاك ....فقد تبين لك ما تضمنه الدعاء في الخبر في حين الخطاب...» [1].

إن كل خطاب منجز من طرف المتكلم هو أداء له ، وانطلاقا من هذا التصور ميز القدماء بين الخبر والإنشاء من جهة ،وبين الخبر المقابل للطلب وفعل الاخبار من جهة ثانية، وبالنسبة إلى «**سيبويه**» فقد ميز بين الواجب من الكلام مما هو ثابت بعلمه المتكلم في حال حديثه، وما هو غير واجب من الكلام، مما لم يثبت بعد، ولم يعلمه المتكلم، وهما مفهومان تم تحديدهما لاحقا بالخبر مقابلا للإنشاء، كما أثبت القدماء فرقا آخر بين ما هو واقع مما يدل عليه الكلام، وبين ما هو واقع بسبب كلام المتكلم في مقام تخاطبي محدد كالملفوظات المنجزة لأفعال الشكر والترحيب والتلبية، وهذا النوع هو ما يعرف بالإيقاعات أو الأفعال **الإيقاعية (Performative)** التي تنحصر عندهم في العبارات الإنشائية غير الطلبية[2] ،وفي هذا السياق يقول "**سيبويه**" مؤسسا للفرق الذي تطور مفهوميا عند البلاغيين والأصوليين بين الخبر والإنشاء:« سلام عليكم ولبيك ... فهذه الحروف ... المعنى فيهن أنك ابتدأت شيئا قد ثبت عندك، ولست في حال حديثك تعمل في إثباتها وتزجيتها وفيها هذا المعنى»[3]، فقولك –مثلا-بعتُكَ، يعد هذا القول إحداثا لشيء (فعل) بالكلام له آثاره

1- السهيلي ، **نتائج الفكر** ،ص145.

2- **الحاج صالح** ، **الخطاب و التخاطب**،ص175.

3- **سيبويه**، **الكتاب** ،1/166.

المادية المترتبة عليه من دفع واستلام للمال بين البائع والمشتري، ومن الواضح جدا أن **سيبويه** يقصد "بابتداء الشيء إنشاؤه وإيقاعه بكلام المتكلم، و بـ: "ثبت عندك" بمعنى "حدث ووقع[1]"،هذا وقد شرح السيرافي ما قاله **سيبويه** بخصوص "الحمد لله" فقال: "هو إخبار فإذا نُصِبَ فمعناه "أحمد الله"، يخبرعن نفسه بما يفعله من ذلك»[2].وفي السياق ذاته يذهب السهيلي إلى أن الأمر و الخبر واقعان لحين النطق بهما ، فإذا قلنا: اضرب زيدا يوم الجمعة، فالضرب الواقع في يوم معين، وأنت من الآن آمر، فإذا قلنا: سنقوم يوم الجمعة ، فالقيام حاصل في ذلك اليوم، وأنت من الآن مخبر[3]، وهذا يعني وقوعها في الباب نفسه، ومما تجدر الإشارة إليه أن مصطلح الإنشاء لم يظهر استخدامه عند البلاغيين الأوائل كالجرجاني و الزمخشري و الرازي، وإنما يرجح ظهوره لأول مرة عند الخطيب القزويني، وقد نقله عن الأصوليين[4]، ولعل أول من باشر في تمييزه الدبوسيّ(430هـ) [5]،حيث يقول في بعض نصوص تقويم الأدلة :« الإخبار بما عندك لتفيد غيرك العلم بما كان أو يكون أو بما توجبه إن جعلته إنشاء ،كقولك : بعتُ عبدي أو اعتقدته»[6]،ومن الضروري التمييز بين الفعل الطلبي والفعل الإيقاعي ،فإذا كان الأول مطلوبا من الغير باللفظ من المتكلم تجاه المخاطب ؛فإن الإيقاعي بعكسه واقع باللفظ ذاته من غير طلب ،مثل :أحمدُ -أشكرُ-أقسمُ-أقرُّ-....إلخ، فهذه أفعال إيقاعية، وقد يكون ظاهرها الإخبار عن شيء يخبر معين في الوقت الذي تنجز فعلا معينا، لذلك صرح القاضي عبد الجبار بأن هذه الألفاظ في حكم الخبر ، فهي منقولة عن بابها بالتعارف ،كما أن قول القائل: أعتقتُ عبدي ، وإن كان خبرا

1- المرجع السابق ،ص175.

2- السيرافي، **شرح الكتاب** ، 5/205.

3- السهيلي، **نتائج الفكر**،ص50-49.

4- **الحاج صالح، الخطاب و التخاطب**، ص177.

5- الدبوسي، **تقويم الأدلة**، تحقيق خليل محي الدين الميسي، بيروت ،2001 ،ص34.

6- المرجع نفسه ،ص34.

فقد جعل موضوعا للإيقاع، وقد ثبت في اللغة أن ما صورته الفعل الماضي قد يقارنه الاستقبال، وما وضع للاستقبال قد يقارنه المضي لدخول بعض الحروف عليه[1]، أما متأخرو الأصوليين فقد دل المصطلح عندهم على كل أفعال الإنشاء[2]، كما يمكن الالتفات هنا إلى إمكان أن يحمل الإنشاء الخبر بدليل قولنا: سلام عليكم ،فهذا الملفوظ يتضمن الإخبار بحصول السلامة والإنشاء للدعاء بها وإرادتها وتمنيها، وربما هذا ما قصده **سيبويه**-أيضا- في جمعه الدعاء و الخبر معا في عبارة» ويل له»، فالتركيب محمول على الخبر من ناحية وعلى الدعاء من جهة إيقاعه[3].

-2-2أفعال الخبر والإنشاء عند السكاكي و النحاة المتأخرين

يرجع تحديد مفاهيم الخبر والإنشاء باعتماد معيار مطابقة الواقع من عدمه، وهو ما يعرف بمعيار الصدق والكذب إلى السكاكي في المفتاح بدليل قوله: «... ومرجع كونه صدقا أو كذبا عند جمهور إلى مطابقة ذلك الحكم للواقع أو غير مطابقته له...» [4] ، وما هذا التحديد إلا بسبب إسقاط مفهوم الحكم المنطقي الناتج عن القضية على الخبر المستفاد من جملة المسند والمسند إليه [5]؛ وأما الطلب وهو رأس الإنشاء، ولم يكن هذا المصطلح واردا في المفتاح بعدُ فهو ما لا يكون حاصلا وقت الطلب، وهو نوعان -عنده-نوع لا يستدعي في مطلوبه إمكان الحصول، ونوع يستدعي فيه إمكان الحصول ذهنيا أو خارجيا، ولعله قصد بذلك التمييز بين ما عرف لاحقا بالإنشاء الطلبي والإنشاء غير الطلبي[6]. وأما ما يقصده المتأخرون بقولهم: ما له خارج وما ليس

1- القاضي عبد الجبار، **المغني، كتاب الشرعيات**، 17 - 105.

2- السرخسي، **الأصول**، تحقيق أبو الوفاء الأفغاني ، القاهرة ،1/211، 1372،و الدبوسي، **تقويم الأدلة**،ص34..

3- ابن القيم ، **بدائع الفوائد** ، 1 /139 - 140.

4- السكاكي ، **مفتاح العلوم** ،ص79..

5 - من المعلوم أن الأخفش أدخل هذا المفهوم للنحو مغفلا فكرة الواجب التي جاء بها **سيبويه**، وهي تقضي بأن الخبر هو كل كلام واجد في أصله، انظر **الحاج صالح، الخطاب و التخاطب**، ص187.

6- القزويني، **تلخيص المفتاح**،1 /163 - 166.

خارج، فيمكن تقريبه من تمييز **سيبويه** القديم بين الواجب وغير الواجب في الكلام؛ فالواجب هو ما له خارج ،وغير الواجب هو ما ليس له خارج، فأما الأول فالخبر، وأما الثاني فالإنشاء، علما أن منطلق **سيبويه** في القسمة كان لغويا خطابيا، ومنطلق المتأخرين من بلاغيين وأصوليين هو المنطق الأرسطي القائم على التمييز الثلاثي بين الوجود في اللسان و الأذهان و الأعيان) [1].

كما يمكن تلمس التمييز بين الخبر المحض والخبر الذي يراد به إيقاع أفعال الطلب أو الإنجاز به في قول ابن مالك: « يتصرف الماضي إلى الحال بالإنشاء، وإلى المستقبل بالطلب والوعد»[2]، وفي الشرح يقول:«... ثم عبر به عن إيقاع معنى بلفظ يقارنه في الوجود كإيقاع التزويج بـ: زوجتُ ... فهذه الأفعال ماضية اللفظ حاضرة المعنى، لأنّها قصد بها الإنشاء ؛أي إيقاع معانيها حال النطق بها»[3]، ويقرر في السياق ذاته ابن هشام كون مدلول «قم» مثلا حاصل عند التلفظ به، ولما اختص هذا النوع بأن إيجاد لفظه إيجاد لمعناه سمي إنشاء[4]، أما الرضي فقد ميز بين خبر الإنشاء تمييزا مقاربا لمعاصريه، ومن سبقه من أصوليين وبلاغيين ونحويين فقال: «...فإن قيل الكلام الخبري هو الذي يقصد المتكلم أن له خارجا موجودا في أحد الأزمنة، مطابقا لما تكلم به فإن طابقه سمي كلاما صادقا وإلا فكذبا، والإنشائي ما لا يقصد المتكلم به ذلك، بل إنما يحصل المعنى الخارج بذلك الكلام[5] ،ويذهب بعيدا في التمييز بين ألفاظ إيقاعية مثل: «أبيعك» و»بعتك» فإذا كانت الأولى منجزة لفعل البيع متصلا فهذا الإيقاع مرهون زمانا ومكانا بشرط التحقق من عدمه، فيكون صادقا أو كاذبا إذ هو وعد ممكن التحقق، ويرى تصديقه أو تكذيبه بحسب المطابقة أو

1- **الحاج صالح، الخطاب و التخاطب**، ص190..

2 -ابن مالك ، **تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد** ،تحقيق محمد كامل بركات ، القاهرة ،سنة 1968، ص05

3 -**شرح التسهيل** ،1/30

4-ابن هشام ، **شذور الذهب** ،ص32.

5-الرضي، **شرح الكافية**، 2/94.. -الرضي، **شرح الكافية**، 2/94.

عدمها، وأما اللفظ الثاني فيوقع الفعل بمجرد التلفظ به، إذ اللفظ موجود له، ولا تشترط المطابقة مع الخارج أو عدمها[1] ، وأما الأفعال الطلبية وهي مفارقة للإيقاعية ،فميزتها أن المتكلم ليس على يقين من حصول مضمونها؛ لجهله بوقت تحققها بعكس الإيقاعية مثل: بعتُ – طلقتُ ... إلخ فاليقين حاصل بمجرد التلفظ بها في الحين، وهذا المعنى الأصيل نجده عند السيرافي شارحا ل**سيبويه** حيث نجده يقرر إمكان الاستفهام ؛لأنك تستفهم في أمور يجوز أن تكون موجودة أو معدومة، وكذلك يؤمر بشيء يجوز أن يفعل أو لا يفعل[2] ،أما أبو البقاء العكبري فقد جمع أهم الألفاظ والعبارات المنشئة للفعل الإيقاعي من حيث هو خبر يراد به إنشاء الفعل مثل: ألفاظ العقود والشهادة والقسم و الاستعاذة والبسملة – أفعال المدح والذم والتعجب والمقاربة وربّ وكم الخبرية ولعل وجمل اسمية إخبارية منقولة للإنشاء كالحمد لله ... إلخ[3]،ومن اللفتات المهمة في كتاب الكليات إبرازسبب الخروج من الخبر المحض إلى الطلب بأنواعه وخروج الطلب عن صيغته المعهودة إلى العبارات الخبرية ،والتي يتعرف فيها عن قصد الإيقاع والإنشاء والطلب بقرائن السياق، ومعرفة المخاطب وهورعاية الموقف لحسن الأدب في الكلام، مما يلتقي مع نظرية آداب الحديث والمحاورة لبول غرايس[4] .

1- المرجع نفسه ،1/225.

2-السيرافي، **شرح الكتاب** ،1/157.

3-العكبري، **الكليات**، تحقيق عدنان درويش ومحمد المصري ، مطبعة الرسالة ،دمشق ، سنة 1993،ص198-197.

4- **الحاج صالح، الخطاب و التخاطب**، ص197-196.

الخاتمة

لقد تضمن هذا البحث قراءة وصفية جامعة لما قدمه **الحاج صالح** من رؤى نظرية في مسألة الخطاب منظورا إليه من زاوية نحوية تراثية بدرجة أولى، مع محاولة لتقريب تلك الصورة التي شيدها **سيبويه** وتلامذته حول مفاهيم أساسية يمكن النظر إليها بكونها دعامات معرفية في نظرية تحليل الخطاب من **منطلق تخاطبي أو تداولي(Pragmatique)**، لذلك استأنف الحديث عن نشأة البراكماتيك في الفلسفة و اللسانيات الغربية قصد إبراز جهازها المفاهيمي القائم على الفصل بين الوضع والاستعمال ، في حين تقوم النظرية التراثية على عقد الصلة بين الطرفين ،أي الوضع و الاستعمال معا، مما يعني ضرورة الجمع بين القرائن المقالية والحالية لفهم مغزى الكلام،ثم الانتقال إلى مرحلة إدراك المقاصد من حيث هي أفعال كلامية فرعية تكوّن بتضافرها فعلا كلاميا ينشئه المتكلم، ويوقعه في زمان ومكان محددين، و يدركه المخاطب، فيكون له أثر في حياته وسلوكه في ضوء المعرفة الكلية بالسياق التخاطبي أو ما عبرعنه **سيبويه** بـ: علم المخاطب»، وإذا كانت هناك نتيجة يمكن الظفر بها من قراءتنا لقراءة **الحاج صالح** للأبعاد الخطابية والتخاطبية ضمن ثنائية الوضع و الاستعمال لدى **سيبويه** وأستاذه الخليل، وتلامذته من بعده فهي: أن النظرية اللغوية العربية الأصيلة سارت بالبحث في اللغة العربية انطلاقا من واقعها الكلامي الحي، وتفاعلات خطاباتها الدينية**(التفسير و أصول الفقه و علوم الكلام)** ونصوصها الأدبية**(شرح الشعر والنقد والبلاغة)** نحو منهج تحليلي نصي تداولي يربط قواعد الوضع بمقتضيات السياق اللغوي و الحالي قصد الوصول إلى معنى المعنى وأغراض الخطاب التي عليها مدار القول كله، وهو ما ظل غائبا في التراث الغربي إلى فترة متأخرة.